آفاق الثقافة والتراث

مجلة فصلية ثقافية تراثية

تصدر عن قسم الدراسات والنشر والشؤون الخارجية
بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث
دبي - ص.ب. ٥٥١٥٦
هاتف ٢٦٢٤٩٩٩ ٤ ٩٧١+
فاكس ٢٦٩٦٩٥٠ ٤ ٩٧١+
دولة الإمارات العربية المتحدة
البريد الإلكتروني: info@almajidcenter.org
الموقع الإلكتروني: www.almajidcenter.org

السنة العشرون : العدد الثمانون - محرم ١٤٣٤ هـ / كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٢ م

رقم التسجيل الدولي للمجلة

ردمد ٢٠٨١ - ١٦٠٧

المجلة مسجلة في دليل أولريخ الدولي للدوريات تحت رقم ٣٤٩٣٧٨

هيئة التحرير

مدير التحرير
د. عز الدين بن زغيبة

سكرتير التحرير
د. علي عبد القادر الطويل

هيئة التحرير
أ.د. حاتم صالح الضامن
د. محمد أحمد القرشي
د. أسماء أحمد سالم العويس
د. نعيمة محمد يحيى عبدالله

الاشتراك السنوي	داخل الإمارات	خارج الإمارات
المؤسسات	١٠٠ درهم	١٥٠ درهم
الأفراد	٧٠ درهماً	١٠٠ درهم
الطلاب	٤٠ درهماً	٧٥ درهماً

المقالات المنشورة على صفحات المجلة تعبر عن آراء كاتبيها ولاتمثل بالضرورة وجهة نظر المجلة أو المركز الذي تصدر عنه

يخضع ترتيب المقالات لأمور فنية

الفهـــــرس

الإفتتاحية

وسطيَّة الإسلام سرُّ نفوذه في النَّاس

مدير التحرير ٤

المقالات

تَعَانُقُ الوَقْفِ في القُرآنِ الكَريم
دِراسَةٌ مَوْضُوعِيَّةٌ دلالِيَّةٌ

د. محمد عادل شوك ٦

درج الدرر في تفسير الآي والسور المنسوب لعبد القاهر الجرجاني، هو شماريخ الدرر في تفسير الآي والسور لعلي بن عراق الصناري أبو الحسن الخوارزمي (المتوفى ٥٣٩هـ)

د. نوال عبد الرزَّاق سلطان ٣٧

البشارة في العهد القديم والقرآن

د. عبد الله علي جنّوف ٤٨

منهج استشراف السنة النبوية لتحصين المسلم وتعاملها مع غير المسلمين

أ. د. بوجمعة جمي بن علي ٦٨

أثر الثقافة الأندلسية في عصر النهضة الأوربية

د. عماد هادي علّو ٩٤

قراءة في تاريخ تعليم المرأة الجزائرية عبر العصور

مها محمود عيساوي ١١٥

العذول في الشعر العربي

د. صلاح مصيلحي علي عبد الله ١٢٥

البعد الدرامي في الأدب الشعبي
أغاني ترقيص الأطفال في الأدب العربي القديم أنموذجاً

د. سمر الديوب ١٤٤

باب الأسماء والألقاب والكنى في مصنفات اللغويين العرب القدامى (دراسة واصفة)

إبراهيم بن عبد الرحمن براهمي ١٦٠

ابتكارات عربية وإسلامية في الجراحة استأثر بها الغربيون

د. محمود الحاج قاسم محمد ١٧٤

الملخصات ١٩٤

تَعانُقُ الوَقْفِ في القُرآنِ الكَريم
دِراسَةٌ مَوْضُوعِيَّةٌ دلالِيَّةٌ

د. محمد عادل شوك
أستاذ النحو، والصرف المشارك
جامعة الملك خالد - كلية التربية للبنات - أبها
المملكة العربية السعودية

المقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، و الصلاة و السلام على سيدنا محمد، و آله، و صحبه أجمعين،

و بعد:

فإنَّ العرب وهم في طور المشافهة - التي تسعف المتكلم في كثير منها إشارات اليد لديه - كانوا يشعرون بأهمية إدراك المتكلم للمواضيع التي يريد التعبير عنه؛ لما تتضمنه من أمارات تظهر على الوجه، فضلاً على أنه يمكن أن يقف عليها في أثناء حديثه، بحيث يبتدئ بكلام مُستَأنف ذي معنى مستقل يفي بالمقصود فلا يَحْسُنُ له أن يبدأ بالفاعل من دون الفعل - مثلاً - ، ولا بالوصف من دون موصوفه، ولا بالإشارة من دون المشار إليه، ولا يبدأ بالمعمول من دون عامله، ولا بجملة الشرط من دون جوابها، ولا يداخل بين جملتين إذا اختلفتا خبرًا وإنشاءً. بل عليه أن يترك بين الجملتين فاصلاً ليتضح معنى كلٍّ منهما على حدة.

روى عَدِيُّ بن حاتم الطائي أنَّ رَجُلَين أَسْلَما على عهد رسول الله ﷺ، فتشهَّدَ أحدُهما قائلاً: (**أشهدُ أنَّه مَنْ يُطِعْ اللهَ ورسولَهُ فقد رَشَدَ، ومَنْ يعصِهما**)، ثم توقف عن الكلام، فقال له رسول الله ﷺ: (**قُمْ، واذهبْ، بئسَ الخطيبُ أنت**) [١].

فالنبيُّ ﷺ- إذا أخذنا بالرواية التي تحمل الأمر على الوقف، وما يَحْسُنُ، وما يَقبُحُ فيه[٢]. أقامَ الخطيبَ، وذمَّهُ لمّا قطع على ما يقبح؛ فساوى في ذلك بين مَنْ أطاع، ومَنْ عصى، فلم يفصل في قوله هذا. وإنما كان ينبغي عليه أن يقطع على قوله (**فقدْ رَشَدَ**)، ثم يستأنف، فيقول: ومَنْ يعصِهما فقد غَوَى، أو يقوله جملة واحدة[٣].

ومرَّ رجلٌ بأبي بكرٍ رضي الله عنه و معه ثوبٌ، فقال له: (**أتبيعُ الثوبَ؟ فقال: لا عافاك اللهُ. فقال له أبو بكر: لقد علمْتُمْ لو كنتُمْ تعلمون، قل: لا، وعافاكَ اللهُ**)[٤].

فكان ذلك من الخليفة أبي بكرٍ الصديق؛ لأنَّ المتكلم دَاخلَ بين نَوْعَي كلامه؛ فجاء ظاهر كلامه

على نمطٍ واحدٍ، يراد به الدعاء عليه، في حين أن نيته وقصده خلاف ذلك. فهو دعاء له؛ بشرط أن يفصل بين جُزأي كلامه بوقف، أو حرف عطف.

ويُدرج علماءُ البلاغة هذا النمط من الكلام في مبحث (**الفصل، والوصل**)، أحد مباحث علم المعاني[٥].

وهكذا نجد أن العربي كان حريصًا غاية الحرص على أن يسلك الطرق المؤدية إلى الإفهام، وإيصال المعنى إلى المتلقي والسامع على أتمّ وجه؛ إيمانًا منه بأن المعنى مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمباني والصيغ اللفظية،وأن هذا المعنى تتغير دلالاته، وتختلف تبعًا لمواضع الوقف في الكلام، ووفقًا للطريقة التي ينهجها المتحدث في كلامه[٦].

هذا وإنَّ المتكلم - الذي تُعِيْنُهُ قَسماتُ وجهه، وحركات يده - على إيصال ما يريد من المعاني والأغراض، في غنىً عن سعي من يتخذُ الكتابة أداة تعبير لما يجول في نفسه بعيدًا عن الصوت المسموع؛ الذي فكَّر في إيجاد رموزٍ، وعلاماتٍ، تكون مصاحبةً للكتابة تعينه في الإفصاح عن انفعالاته النَّفسية.

فكان من هذه الرموز، والعلامات ما هو مخصوص في القرآن الكريم، وهو ما اُصطلح على تسميته (**علامات الوَقْف**)، ويُرمَز لها بأحرف وأجزاء من كلمات تبيِّنُ هذه الوقوف، وتميز بين أنواعها، ومنها ما يضعه الناس في كتاباتهم مستعينين بها للوصول إلى أغراضهم، وقد اُصطلح على تسميتها (**العلامات الإملائية، أو علامات الترقيم الدَّوْليَّة**) وأفردوا لها رموزًا معيّنةً تواضعوا على دلالاتها، ومواضع استخدامها. وهي علامات دولية شاعت في اللغات الحية الآن، وتعود هذه العلامات في نشأتها إلى بدايات القرن العشرين، وقد اُختُلِفَ فيمن نقلها إلى العربية[٧]. وبين هذين النوعين صلات، وشائج لا تخفى، سنبيِّنها في ثنايا هذا البحث إن شاء الله.

هذا وإن من علامات الوقف في القرآن الكريم علامةً تختلف عن أخواتها، رمز لها العلماء بنقاط مثلثة هكذا (∴)، في حين أنهم رمزوا للعلامات الأخرى بأحرف، أو بأجزاء من كلمات كما سنوضح ذلك، وجعلوا هذه العلامة متكررة في المواضع التي عرّفوها وأشاروا إلى سمة تميزها عن أخواتها من حيث الدلالة والمعنى، وفقًا لضوابط القراءة التي يقرأ بها القارئ؛ فاسترعى ذلك انتباهنا، فعقدت العزم على دراستها دراسةً: مَوْضُوعِيَّةً (**عِلْمِيَّةً**)، ودَلالِيَّةً: (**مَعْنَوِيَّةً**) [٨]، وذلك بتتبع مواضعها في القرآن الكريم، وفق رواية حفص عن عاصم؛ كونها الرواية المشهورة المقروء بها الآن، وكذلك كانت قبل قرون مضت بحسب ما ذكر علماء القراءات[٩]. ثمَّ لما امتدَّ حكم الدولة العثمانية إلى البلاد العربية، ومناطق أخرى من العالم الإسلامي، قامت باعتمادها في قراءة وتعليم القرآن الكريم؛ فمنذ ذلك الحين انتشرت هذه الرواية في عموم العالم الإسلامي، وأصبحت الرواية السائدة والذائعة، ولهذا الأمر أسبابه - قديمًا وحديثًا - التي ذكرها علماء القراءات في مظانّه من كتب القراءات، وعلوم القرآن؛ مما يغني عن إعادتها ههنا، هذا فضلاً على طباعة المصحف بها أيضًا عندما اُكتُشفت الطباعة الحجرية في أول أمر المطابع. وهاهي تزداد انتشارًا في زماننا هذا بسبب كثرة المصاحف المطبوعة بها في جلِّ البلاد الإسلامية، ولاسيَّما بعد إنشاء مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة

المنورة، و تشغيله في السادس من شهر صفر عام: ١٤٠٥هـ، الموافق ٣٠ أكتوبر: ١٩٨٤م، فكانت أكثر طباعته، و نشره، وتوزيعه للمصحف برواية حفص عن عاصم، هذا فضلاً على إنتشار التسجيلات الصوتية المسجلة بها، وبثِّها عبر وسائل الإعلام المسموعة منها، والمرئية، وساعد على ذلك أيضًا إقبال الناس على تعلُّم القرآن، وحفظه كأنشطة شخصية، أو من خلال المسابقات التي تقيمها الدول و المؤسسات المعنية بتعليم القرآن، وحفظه في عموم الدول الإسلامية، هذا فضلاً على افتتاح كليات، و أقسام للقرآن الكريم في الجامعات؛ ممَّا كان له أثر واضح في إقبال الطلاب على تلقي القراءات السبع، أو العشر، وتعلُّم أصولها وفَرْشِها، وأول ما يكون الأمر في ذلك بالوقوف على رواية حفص عن عاصم.

أما القراءات والروايات الأخرى فلا يُقرأ بها اليوم إلاَّ في أماكن معينة، مثلما هي الحال ورواية قالون عن نافع، التي يقرأ بها المسلمون في ليبيا، وأجزاء من تونس، والجزائر، ورواية ورش عن نافع في مناطق غرب مصر، وما يجاورها من ليبيا، والمناطق الأخرى من تونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، وتشاد، ونيجيريا، وأغلب البلاد الإفريقية، وفي شمال وغرب السودان، ورواية الدوري عن أبي عمرو بن العلاء في السودان، والصومال، و حضرموت في اليمن.

هذا وقد جاءت مادةُ البحث موزعةً بعد هذه المُقَدِّمَة على النحو الآتي:

- **المَبْحثُ الأوَّل: الوَقْفُ: تعريفُهُ، وأسبابُ نشأتِه، وآراءُ العلماءِ في علاماتِهِ، و مُصطلحاتِهِ.**
- **لمَبْحثُ الثاني: تَعَانُقُ الوَقْفِ: تعريفُهُ، وعلامتُهُ، ونشأةُ مصطلحه، واختلافُ العلماءِ في تَسميتِهِ، والالتزامِ به، وعددِ مَوَاضِعِه.**
- **المَبْحثُ الثالث - دراسةُ مَوَاضِعِ تَعَانُقِ الوَقْفِ: إعرابًا، ودِلالةً.**
- **الخَاتِمَة.**
- **ثَبْتُ المَصَادِر، والمَرَاجِع.**
- **خُلاصَةُ البحثِ باللُّغة الإنكليزية.**

عسانا في ذلك أن نكون قد أسدينا خدمةً لكتاب ربِّنا ﷻ وأنَرْنا السبيل للباحثين والقُرَّاء؛ ليقفوا على أهمية علم الوقف والابتداء. سواءً في القرآن، أو في العربية، ولاسيَّما ونحن في زمنٍ مال فيه الناسُ للأشكال المكتوبة من التعبير في مرافق الحياة جميعها، على اختلاف أنواع هذه الأشكال الكتابية ورقيةً كانت، أو حاسوبيةً.

• المَبْحثُ الأوَّل - الوَقْفُ: تعريفُهُ، وأسبابُ نشأتِه، وآراءُ العلماءِ في علاماتِهِ، ومُصطلحاتِه.

فصَّلَتْ كُتُبُ الوقف والابتداء، وكذا التجويد القولَ في كثير مما يقال في (**الوقف والابتداء**)، وهي بذلك قد كفتنا مؤونة الخوض فيما أصبح من ذلك معروفًا لدى القراء، وطلاب العلم؛ إلا أنها مع ذلك تركت للباحثين مجالاً للنقاش في عدد من المسائل المتعلقة بهذا العلم.

أ. تعريفُه:

«هو قطع الصوت على اللفظة القرآنية زمنًا يتنفس فيه عادة، مع قصد الرجوع إلى القراءة،

إما بما يلي الحرفَ الموقوفَ عليه - إن صلح الابتداء به -، أو بالحرف الموقوف عليه، أو بما قبله مما يصلح الابتداء به، ولا بد في الوقف من التنفس معه، ويكون الوقف في رؤوس الآي، وفي أوساطها، ولا يكون في وسط الكلمة، ولا في ما اتصل رسمًا»[١٠].

وهنالك ألفاظ أخرى مرادفة لهذا المصطلح عند علماء الوقف والابتداء هي (**القطع، والسكت**)، ويشيرون بها إلى المعنى نفسه، ومنهم من يرى أنّ ثمة فرقًا بينها، ولا سيما عند المتأخرين.

فالقطع عندهم: هو قطع القراءة رأسًا، فهو كالانتهاء، فالقارئ به كالمُعرِض عن القراءة، والمنتقل منها إلى حالة أخرى سوى القراءة. كالذي يقطع على حِزْبٍ، أو ورد، أو عُشْرٍ، أو في ركعة ثم يركع، أو نحو ذلك مما يؤذِنُ بانقضاء القراءة، والانتقال منها إلى حالةٍ أخرى. وهو الوقف الذي يُستعاذ بعده للقراءة المستأنفة بعده، ولا يكون إلا على رأس آية؛ لأنَّ رؤوس الآي في نفسها مقاطع يوقف عليها[١١].

والسكت: هو قطع الصوت زمنًا هو دون زمن الوقف - عادة - من غير تنفس.

هذا عند المتأخرين بحسب ما ذكر ابن الجزري، أما عند كثير من المتقدمين الذين سبقوه فإنّ هذه الألفاظ الثلاثة يراد بها معنى واحد، وهو عين المقصود بالوقف، وإذا ما أرادوا أن يصرفوها إلى غير الوقف، قيدوها بما يدل على المعنى الجديد الذي يقصدونها[١٢].

ومثلما هي الحال مع هذه المصطلحات التي تكون عند الانتهاء من القراءة، كذلك هي مع المصطلحات التي تدل على العودة إلى القراءة والمتابعة، فقد وضعوا لذلك مصطلحات أخرى، فقالوا: (**الابتداء، والاستئناف، والائتناف**)، من غير أن يفصِّلوا القول فيها، أو يشيروا إلى أوجه الخلاف فيما بينها[١٣].

وأرى أن ثمّة فرقًا بينها؛ فالابتداء يكون للشروع في القراءة أول ما يكون الأمر، أما المصطلحان الآخران فيدلان على متابعة القارئ قراءته، والعودة مرة ثانية، بعد أن يكون قد وقف، أو سكت، أو قطع؛ فيقالُ له: اِستأنِفْ قراءتَكَ، وهكذا.

ب - أسبابُ نشأتِه:

جاء في السنن الكبرى للبيهقي رواية عن عبد الله بن عمر ﷺ، قال: (**لقد عشنا بُرهةً من دهرنا وأحدُنا يُؤتى الإيمانَ قبل القرآن، وتنزلُ السورةُ على محمد ﷺ، فنتعلَّمُ حَلالَها وحَرامَها، وآمِرَها وزَاجِرَها، وما ينبغي أن يَقِفَ عنده منها كما تَعَلَّمون أنتم اليوم القرآنَ، ثم لقد رأيتُ اليوم رجالاً يُؤتى أحدُهم القرآنَ قبل الإيمان فيقرأُ ما بين فاتحته إلى خاتمته ما يدري ما آمِرَهُ ولا زَاجِرَهُ، ولا ما ينبغي أن يَقِفَ عنده منه؛ فَيَنثُرَهُ نَثْرَ الدَّقَل**) [١٤].

وعن علي بن أبي طالب ﷺ لما سئل عن قوله تعالى: ﴿أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤]؟ قال: (**الترتيل تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف**)[١٥].

فبابُ الوقف بابٌ عظيم القدر جليل الخطر لأنه لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن، ولا استنباط الأدلة الشرعية منه إلا بمعرفة الفواصل[١٦].

إنّ هذه النقول، وغيرها لتوجب على أهل العلم والدراية أن يتعلموا الوقف والابتداء، مثل ما فعل الصحابة ﷺ من قبل؛ ولذلك اشترط كثير من

أئمة الخلف على المجيز ألا يجيز أحدًا إلا بعد معرفة الوقف والابتداء، ورأوا أنه إذا كان مكروهًا في كلام المخلوقين ألا يُراعى هذا الأمر، الذي يؤدي إلى وضوح العبارة، وإيصال المعنى المقصود إلى المتلقي؛ فإنّ ذلك في كلام الله ﷻ أشدُّ كراهةً واستبشاعًا، وتجنبه أولى وأحق[١٧].

وبهذا فإنّه إذا كان فهم النص القرآني، وحفظه، وصيانته من اللحن والخطأ، باعثًا أساسيًا لوضع علم النحو عند العرب والمسلمين[١٨]؛ فإنه «من تمام معرفة فهم النص معرفة مواطن الوقف والابتداء في القرآن الكريم؛ لأن مواطن الوقف تغيِّر معنى النص ومفهومه، وبهذا تكون علاقةُ الوقف والابتداء بالنحو جِدَّ وثيقة»[١٩].

ولذلك ذهب عدد من العلماء و الباحثين إلى أنّ ثمة فرقًا بين علم الوقف والابتداء، وعلم القراءات؛ لما عليه واقع الحال في كلٍّ من هذين العلمين من التوصيف العلمي الدقيق.

فعلم القراءات له أركان ثلاث اشترطها العلماء لصحة وقبول القراءة، وليس للقارئ عذر في التخلي عن إحداها، وهي:

١- صِحَّةُ سَنَدها عن رسول الله ﷺ.

٢- موافقتُها رَسْمَ أحد المصاحف العثمانية، و لو تقديرًا.

٣- موافقتُها العربيةَ، ولو بِوَجه.

وبذلك يكون علم القراءات علمًا نقليًّا، ليس للقارئ فيه اجتهاد أو إبداء رأي، وعليه أن يقرئ بحسب ما تلقى عن شيوخه بسند متصل إلى رسول الله ﷺ.

أما علم الوقف والابتداء فأمره مختلف تمامًا، فهو علم خاضع لفهم العلماء، واجتهادهم، ومصطلحاته تابعة للمعاني، والأذهان متفاوتة في فهمها، والاجتهادات متباينة في إدراكها، فهاهم المؤلفون فيه لم يتفقوا على أنواعها، ومواضعه. ناهيك عن أن عالمًا له فضله وعلمه، هو أبو يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة النعمان، يرى أنّ رموزه و مصطلحاته بدعة « **فقد ذهبَ إلى أنَّ تقدير الموقوف عليه في القرآن بالتامِّ، والكافي، والحَسَن، والقبيح، وتسميته بذلك بدعة، ومسمِّيه ومعتمد الوقف على نحوه مبتدع، قال: لأنَّ القرآن معجز، وهو كلّه كالقطعة الواحدة، و بعضه قرآن معجز تامٌّ حَسَن، كما أنَّ كلَّه تامٌّ حَسَن**»[٢٠].

وكذلك رأى الشيخ عبد الفتاح القاضي - رحمه الله - رئيس لجنة تصحيح المصاحف بمصر؛ قد اتّفق هو، أعضاء اللجنة المذكورة على اختصار اصطلاحات الوقف، فحذفوا (**صلى**)، و(**قلى**)، واكتفوا عوضًا عنهما برمز الوقف الجائز (ج).

فلمَّا سُئِل رَحِمَهُ اللهُ: كيف يمكن التسوية بين الوقف التام، والكافي، أو بين ما كان وصله أولى -وهو الحسن والكافي -، وبين ما كان الوقف عليه أولى- وهو التام -؟ أجاب: إن هذه الوقوف أمور خاضعة للاجتهاد، لأنها تابعة للمعاني. والأذهان تتفاوت في فهمها، والاجتهادات تختلف في إدراكها؛ لذا رأينا ألاّ نثبت في المصحف رموزًا مردُّها للاجتهاد[٢١].

وإلى هذا ذهبت أيضًا كلية القرآن الكريم في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، في المصحف التي كانت تعتزم نشره، ونشرت منه نماذج في (**مجلة القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالمدينة المنورة**)، في العدد الأول،

في العام:١٤٠٢/ ١٤٠٣ هـ؛ إذ حرصت اللجنة على تجريد المصحف قدر الإمكان من غير القرآن، إلاّ ما اِقتضت الحاجة إليه،كالضبط والشَّكل، ورموز الفواصل، وترقيم الآيات وأسماء السور، فكان مما حذفته رموز الوقف على الرغم من دراية اللجنة أنها تعين القارئ على التدبر، وعلى معرفة مواضع الوقف، إلاّ أنها غير متفق عليها. كذا تقول اللجنة؛ لذلك تختلف فيها المصاحف الآن اختلافًا كبيرًا. فضلاً على أن علماء الوقف أنفسهم اختلفوا في هذه الرموز؛ نظرًا لاختلافهم في هذه الأقسام، من حيث الدلالة، والمواضع.

وتذكر اللجنة أمـرًا ثانيًا دعاهم إلـى تجريد المصحف من هذه الرموز، هو أنها محل اجتهاد، وتابعة لفهم واضعها للمعاني. و الأفهام تتفاوت، وقد يكون للآية أكثر من وجه في المعاني، فترجيح وجه على آخر أمر لا يستند إلى دليل في كثير من الأحيان؛ لذلك ترى اللجنة أنه لا داعي لأن تثبت بين دفتي المصحف هذه الرموز الاجتهادية المحتملة للخطأ والصواب، التي تكون محل منازعة واختلاف.

وفضلاً على هذين السببين تذكر اللجنة مسوغًا آخرًا لعملها هذا، هو أنّ تجريد المصحف من هذه الرموز يعيد القارئ إلى السنة الصحيحة لتلقي القرآن، وهو المشافهة، فيدفعه ذلك إلى تدبر المعاني من غير الاتكال على تلك الرموز[٢٢].

وبهذا يتبين أن علم الوقف والابتداء أقرب إلى علم النحو، منه إلى علم القراءات، وأن علاقته به أوثق، وأمتن؛ لذلك لا غرابة أن نرى معظم النحويين المتقدمين قد صنفوا فيه كتبًا ورسائل[٢٣]، ناهيك عن استعمالهم مصطلحاته في مسائلهم النحوية[٢٤]. ومن مظاهر اعتماد علم الوقف والابتداء على قواعد النحو وأحكامه، ما قرره العلماء من ضوابط ينبغي مراعاتها عند الوقف. فكل كلمة تعلقت بما بعدها، وما بعدها من تمامها لا يوقف عليها، كالمضاف من دون المضاف إليه، والمنعوت من دون نعته - ما لم يكن رأس آية -، والشرط من دون جوابه، والرفع من دون مرفوعه، والناصب من دون منصوبه، والمؤكد من دون توكيده، و المعطوف عليه من دون المعطوف، والبدل من دون المبدل منه، ولا يوقف على إنّ، أو كان، أو ظنّ، وأخواتهن من دون اسمهن، ولا على اسمهن من دون خبرهن، ولا على المستثنى منه من دون المستثنى[٢٥]، ولا يوقف في وسط الكلمة، ولا في ما اتصل رسمًا، مثل: لكيلا، و بئسما[٢٦].

وبذلك فإن علم الوقف والابتداء - وفقًا لهذا الاتكاء على قواعد النحو في فهم النص لتحديد نوع الوقف في كتاب الله - تكون أسباب نشأته قد اتضحت بما لا يدع مجالاً للشك أنها لفهم القرآن على الوجه الأمثل.

ج - آراءُ العلماءِ في علاماتِه، ومُصطلحاتِه - قديمًا، وحديثًا -:

إدراكاً من العلماء أنّ علامات الوقف الموجودة في المصاحف علامات اصطلاحية اجتهد في وضعها السلف تسهيلاً على قارئ القرآن كي ينتبه إلى أماكن الوقف (**الجائزة، أو الممنوعة**)؛ سوّغوا لأنفسهم الاختلاف في هذه العلامات في المصاحف المطبوعة، مثلما كانت عليه الحال من قبل. حاشا نسخ المصحف الإمام الذي خلا من هذه الأمور، وغيرها؛ وعليه فقد اختار طابعو المصاحف علامات للوقف اتفقوا عليها،

وألحقوا في نهاياتها، وبإزائها تعريف لكل منها. ففي المصحف المطبوع برواية قالون عن نافع المدني المسمى (**المصحف المرشد**)، المطبوع بإشراف مشيخة الجامع الأعظم بتونس[٢٧]؛ إذْ اكتفى القائمون على أمر مراجعته وطباعته بثلاث علامات فقط هي: (م) للوقف التام، و(ك) للوقف الكافي، و(ح) للوقف الحسن.

في حين أنه في مصحف آخر، بخط رضوان المخللاتي، طبع في عام ١٣٠٨هـ، نجد علامات أخرى هي: (ح) للوقف الحسن، و(ج) للوقف الجائز، و(**ص**) للوقف الصالح، و(م) للوقف المفهوم، و(**ت**) للوقف التام.

وفي مصحف المدينة النبويّة المطبوع في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، في المدينة المنورة، بإشراف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، الدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية، و بغض النَّظر عن تعدُّد طبعاته، وبخط الخطاط عثمان طه، برواية حفص عن عاصم، وضعت هذه العلامات: (م) للوقف اللازم، و(**لا**) للممنوع، و(ج) للجائز جوازًا مستوي الطرفين، و(**صلى**) للجائز مع كون الوصل أولى، و(**قلى**) للجائز مع كون الوقف أولى، وهذه النقاط المثلثة (∴) علامة لتعانق الوقف، و توضع في موضعين؛ بحيث إذا وقف القارئ على أحدهما، لا يقف على الموضع الآخر.

وهناك مصاحف أخرى أيضًا اُصطلح فيها على علامات أخرى ذات معان مناسبة لما رأه القائمون على أمر طباعتها؛ استنادًا لآراء علماء التفسير والإعراب، منها: (**ط**) علامة الوقف الطيب، و(**قف**) للمستحب، و(**صل**) للجائز مع كون الوصل أولى، و(**ص**) للمرخص به عند الضرورة، و(**سم**) للوقف السماعي، وهذا النوع إذا وقف القارئ عليه لاشيء عليه، وقد أُلّفت فيه رسائل تحت عنوان (**الوُقُوفات النَّبوية**)، وقام الشيخ إمْحَمَّد بن حسن فرج[٢٨] بجمعها في منظومة أحصى فيها مواضعه بأحد عشر موضعًا. و(**س**) للوقف الذي يسكت فيه القارئ سكتة يسيرة من غير تنفس ثم يستأنف قراءته، و(**ك**) للوقف الذي يجري عليه حكم الرمز السابق له في الآيات، فإذا وجدت علامة(**ط**) مثلاً على آخر وقف سبقه؛ فإن الوقف عند علامة(**ك**) وقف طيب، أما إذا وجدت علامة(**صل**)؛ فإن الوصل أولى، وهكذا الحال مع العلامات الأخرى، و(ح) للوقف الحسن، و(ز) علامة على أن الوقف، والوصل جائزان[٢٩].

وهذه العلامات تكاد تشمل المصاحف المطبوعة برواية حفص عن عاصم، بحسب ما رأيتُ وتتَّبعتُ، سواء منها ما طبع في مصر، أو لبنان، أو دمشق، أو الأردن، أو السعودية.

أمَّا في المصحف المطبوع - أيضًا- في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة، في عام: ١٤١١هـ، كتابة الخطاط عثمان طه برواية ورش عن نافع المدني، فقد رأت اللجنة المشرفة على مراجعته، أن تكون(**صـ**) علامة للوقف في المصحف كله، بغض النظر عن أنواع الوقف، وتلك علامة معمول بها عند أكثر المغاربة، ورأت أيضًا ترك وضع هذه العلامة على رؤوس الآي؛ لأن الوقف على رؤوس الآي سُنَّة بحسب ما أختار أكثر أهل الأداء؛ فقد ذكر ابن الجزري أنَّ هذا الوقف سُنَّةٌ عند بعض العلماء، وهو أمرٌ رواهُ عددٌ من أصحاب السُّنَن[٣٠]، وإلى ذلك ذهب فريق من العلماء فهم يَرَوْنَ أنَّ الأفضل الوقوف على رؤوس

الآي، وإنْ تعلَّقت بما بعدها؛ لأنَّ اتِّباع هدي رسول الله ﷺ، وسُنَّته أولى[٣١]. ناهيك عن أنَّ رؤوس الآي تشكل فواصل في السُّوَر، والوقوف عليها له مذاق خاص يضفي دلالات معينة في القرآن الكريم.

هذه هي الحال مع المصاحف التي رأى القائمون على أمر طباعتها أن تذكر فيها علامات الوقف -بغض النظر عن نوعها، وعددها، ومواضعها- في حين أننا رأينا لجانًا أخرى تميل إلى تجريد المصحف من أية علامة من علامات الوقف هذه، وتترك معرفة مواضعها، وأنواعها للمشافهة عن الشيوخ المقرئين الذين يتلقون هذا الأمر عن شيوخهم، فكل شيخ يُقرئ بحسب ما تلقى عن مشايخه ومُقرِئيه[٣٢].

إننا ونحن بصدد إيراد هذه النُّقول، والآراء حول علامات الوقف، لمدعوون إلى إبداء الرأي حول الأسباب الداعية إلى هذا التباين في علامات الوقف: موضعًا، ونوعًا، وعددًا، وحول ما يمكن أن يكون بديلاً عنها. هذا وإنّ الوقف بشكل عام ينقسم على أربعة أقسام، هي:

- **القسم الأول:**

الوقف الاضطراري: هو الذي يعرض للقارئ في أثناء قراءته، ويُضطر إليه اضطرارًا؛ لانقطاع النفس، أو بسبب عارض آخر. فحينئذٍ يجوز للقارئ الوقف على أية كلمة، وإن لم يتم المعنى، ثم يجب عليه بعد زوال العارض أن يعود إلى الكلمة التي وقف عليها، فيبتدئ بها - إن صلح الابتداء بها - وإلاَّ ابتدأ من كلمة قبلها يصلح الابتداء بها.

- **القسم الثاني:**

الوقف الاختباري: هو الوقف الذي يأمر به الشيخ تلاميذه ليختبرهم في حكم الوقف على الكلمة المذكورة، وبيان ما فيها من قطع، أو وصل، أو إثبات، أو حذف، أو وقف عليها بالتاء أو الهاء. وحكم هذا الوقف الذي نرى أن يسمى (**الوقف التعليمي**) الجواز؛ على أن يعود القارئ إلى الكلمة التي وقف عليها، ويفعل كما يفعل في القسم الأول.

- **القسم الثالث:**

الوقف الانتظاري: هو الوقف على الكلمة القرآنية ذات الخلاف؛ ليستوعب الطالب ما فيها من القراءات، والروايات، والطرق، والأوجه.

وأرى أن يضم هذا النوع إلى النوع الثاني؛ فيعطى لهما اسم واحد هو (**الوقف التعليمي**)؛ ولاسيما أن الأمر فيهما متعلق بالغرض التعليمي -سواءٌ كان القارئ يقرأُ على شيخ، أو يقرأُ من تلقاء نفسه مستفيدًا من التقنيات الحديثة في تعلُّم القراءة، و أحكام التلاوة-، وحكم الابتداء والاستئناف فيهما هو نفسه.

- **القسم الرابع:**

الوقف الاختياري: هو الوقف الذي عليه مدار هذا البحث، وقد أفضنا في الحديث عنه من قبلُ، وهو الذي يختلف فيه العلماء من حيثُ مواضعُهُ، وبيان أنواعه. فمنهم من قسَّمه على خمسة أنواع، ومنهم على ثلاثة، وهكذا الأمر بحسب ما رأينا من الرموز الدالة على أنواعه في المصاحف التي ذكرناها[٣٣].

ولذلك يمكن القول: إنَّ أقسام الوقف عمومًا يمكن أن تكون على هذا النحو:

١- **الوقف الاضطراري.**

٢- **الوقف التعليمي.**

٣- **الوقف الاختياري.**

ثم إنَّ الوقف الاختياري الذي هو مدار بحثنا هذا يمكن أن ينقسم على ثلاثة أنواع تفي بالغرض المطلوب لبيان أنـواع الـكلام، من حيثُ وضوحُ المعنى، أو عدمُه، وهي:

١- **الوقف التامُّ**: وهو الذي لا تعلُّقَ له بما بعده، لفظًا، أو معنى، وأكثر ما يكون في أواخر السور، وأواخر الآي، وعند الانتهاء من القصص، وعند الانتقال من موضوع إلى آخر، وحكمه جواز الوقف عليه، والابتداء بما بعده.

٢- **الوقف الكافي**: وهو الذي يتعلق بما بعده معنى لا لفظًا، وأكثر ما يكون في أواخر الآيات، ويكثر في أثنائها. وقد سمي كافيًا للاكتفاء به، واستغنائه عما بعده، لعدم تعلُّقه به من جهة اللفظ، وإن تعلق به من جهة المعنى. وهذا الوقف أكثر الوقوف ورودًا في القرآن الكريم، وحكمه جواز الوقف عليه، والابتداء بما بعده، والوقف عليه أولى من الوصل، كالوقف التام؛ إلا أن الوقف التام يكون أكثر حسناً وملائمة للوقف منه.

٣- **الوقف الحَسَن**: هو الوقف الذي يتعلَّق بما بعده لفظًا، ومعنى. والمراد بالتعلُّق اللفظي: أن يكون بين الجزأين علاقةٌ نحويَّةٌ، أو إعرابيَّةٌ: صفةٌ وموصوفٌ، وعطفٌ و معطوفٌ، أو حالٌ وصاحبُ حال، أو مستثنى ومستثنى منه.

وقد سمي هذا الوقف حسنًا؛ لإفادته فائدة يحسُنُ السكوتُ عليها. وحكم هذه الألفاظ، وما شابهها، أنه يحسن الوقف عليها، ولكن لا يحسن الابتداء بما بعدها؛ نظرًا للتعلُّق اللفظي الإعرابي.

فإذا وقف القارئ على لفظ من هذه الألفاظ، أو ما يماثلها اُسْتُحِبَّ له أن يصله بما بعده، وإلا كان ابتداؤه قبيحًا؛ لأن الابتداءَ بما يتعلَّق بما قبله لفظًا قبيحٌ، إلا إذا كان اللفظُ المُوَقَف عليه رأسَ آية، فإنه يحسن الوقف عليه، والابتداء بما بعده مهما كان بينهما من تعلُّق لفظيٍّ، أو معنويٍّ؛ لأن الوقف على رؤوس الآي سُنَّةٌ كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

في حين أن المراد بالتعلُّق المعنوي: أن يكون ما بعده خبرًا عن أحوال المؤمنين، أو الكافرين، أو إتمام القصة، بعد أن يكون قد سبق ما يستدعي أن يكون المرء من المؤمنين، أو الكافرين؛ فيكون من تمام الخبر أن تذكر أحوال هؤلاء، في الدنيا، أو في الآخرة، أو أن تذكر قصة فيتشوَّق المرءُ لمعرفة ختامها.

والحاصل أنه يُنْدَبُ للقارئ الوَقفُ عليه، فإن لم يمكنه ذلك، أو يمكنه مع شيء من المشقة وَقَفَ على الكافي، فإن لم يمكنه، فعلى الجائز، ويعيد ما وَقَفَ عليه، إلا أن يكون رأسَ آيةٍ، ولا يَعْدِلُ عن هذه الوقوف إلى المواضع التي يَقْبُحُ الوَقفُ عليها، إلا لضرورة، كما في الوقف الاضطراري، أو لغرض تعليمي، والأمرُ كلُّه متروكٌ لعلماء النحو، والتفسير الذين يقدرون مواضع كل نوع من هذه الأنواع[٣٤].

وإذا كان العلماء قد ذكروا أنواعًا أخرى تندرج تحت هذا القسم من أقسام الوقف، فإنها لا تعدو في مجملها أن تدور حول هذه الأنواع الثلاثة؛ لذلك نرى أن العلماء - قديمًا وحديثًا - يميل أكثرُهم إلى الاقتصار على هذه الأنواع الثلاثة، والالتزام بها في تحديد مواضع الوقف سواء في كتبهم، أو في المصاحف الشريفة[٣٥].

هذا فيما يتعلق بمواضع هذه العلامات، وأنواعها، وعددها. أما فيما يتعلق بما يمكن أن يكون بديلاً عنها، فإن الأمر يشدنا للحديث عن أَمْرٍ صِنْوٍ لهذه العلامات، وهو علامات الإملاء

(**الترقيم**) المستخدمة في النَّتَاج الكتابي البشري عمومًا، إلى حدٍّ يكاد يشمل اللغاتِ الحيَّةَ المدوَّنة جميعَها، لدرجة أصبحت معه علامات الإملاء (**الترقيم**) هذه علاماتٍ عالميةً ودوليةً، لا تخص لغة بعينها.

لذلك - والأمر كما رأينا عند علماء الوقف والابتداء من تباين واختلاف حول علامات الوقف - نرى لأنفسنا رخصة مادام الأمرُ برُمَتِهِ محضَ اجتهاد بشريّ، كي نأخذ من العلامات الإملائية (**الترقيم**) ما يلائم ويناظر أنواع الوقف هذه؛ فنكون بذلك قد تخففنا من كثرة الرموز والمصطلحات التي تثقل كاهل النشء المتعلم، الذين يَنُوْؤُوْنَ بثقل الأمر ووطأته، وهم مشتتون بين واقع تراثهم الديني وغير الديني، وبين مستجدات الحياة المعاصرة التي تطالعهم كل يوم بجديد؛ مما يُلِحُّ عليهم - وبشدة - لمواكبة هذه المتغيِّرات.

وخيرٌ لنا أن ننظر بعين إلى الماضي، لنقتبس منه ما يفيدنا في حياتنا المعاصرة التي ننظر إليها بالعين الثانية، فما كان ملائمًا من تراثنا تشبثنا به، و لزِمْنَاه، وما كان نافعًا من المعاصرة ضممناه إلى مفردات حياتنا، ورحبنا به.

وفي هذا مَندوحة لنا وعذر،فهاهم علماؤنا- رحمهم الله - ما ادخروا جهدًا لخدمة النص القرآني الشريف بدءًا من النّقْط - بنوعيه - والشَّكل، وعلامات الأجزاء، والأحزاب وبيان نوع السورة - مكية أو مدنية-، وذكر عدد آياتها، مرورًا بعلامات الوقف التي نحن بصدد البحث فيها.

علمًا أنهم قد انقسموا على فريقين بشأن إجازة ضبط المصحف الشريف بنقط الحركات في بادئ الأمر، فقد وردت الكراهة بنقط المصاحف بنقط الإعراب عن عبد الله بن عمر، وقال بذلك جماعة من التابعين، في حين رُوِيت الرخصة في ذلك من غير واحد منهم، فقد روى عبد الله بن وهب عن نافع بن أبي نعيم قال: سألت ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن شكل القرآن في المصحف، فقال: لا بأس به. وقال ابن وهب: حدثني الليثي، قال: لا أرى بأسًا بنقط المصحف بالعربية. في حين ذهب آخرون مذهبًا وسطًا يرون فيه الرخصة للصغار، ويمنعون الأمر عن الكبار.على غرار ما ذهب إليه الإمام مالك، قال ابن وهب: « سمعت مالكًا يقول: «أمَّا هذه االصِّغار [أي: الأجزاء الصغيرة مثل جزء عمَّ، وتبارك] التي يتعلَّم فيها الصبيان فلا بأس بذلك فيها، وأمَّا الأمَّهات فلا أرى ذلك فيها».

قال أبو عمرو الداني: والناس في جميع أمصار المسلمين من لدن التابعين إلى وقتنا هذا على الترخُّص في ذلك في الأمهات، وغيرها، ولا يرون بأسًا برسم فواتح السور، وعدد آيها، ورسم الخموس، و العشور في مواضعها. والخطأ مرتفع عن إجماعهم[٣٦]. وقد كان نصر بن عاصم هو الذي خمَّس المصاحف، وعشَّرها[٣٧].

وعليه فَلِمَ لا يكون لنا شرف المشاركة في خدمة كتاب الله ﷻ؛ فنضم رأيًا لنا إلى آرائهم تلك، ولاسيما أنَّ ما نريده كي يكون بديلاً عن علامات الوقف التي وضعوها في أيامهم، هو أمرٌ معمول به عندنا في لغتنا العربية التي هي لغة القرآن، وقواعدها قواعده، وبناءُ جملها لا يحيد عن بناء جمله، إلاَّ من جهة أُلوهية مصدره، وإعجازه، وبَشَرِيَّتها.

ومن ثَمَّ يمكن أن نستفيد من معاني ودلالات علامات الترقيم كلها، أو عدد منها؛ للوقوف على

مكونات الآيات، والسور الكريمة، فنقسِّم أجزاء الجملة، ونميِّزها عن بعضها، ونعيِّن مواضع الوقف، ونرشد القارئ إلى تغيير النبرات الصوتية عند القراءة بما يناسب المعنى، تمامًا على الوجه الذي نعلمه أبناءنا الطلاب عندما نطلب منهم أن يثبتوا علامات الترقيم هذه في كتاباتهم، أيًّا كان نمطها، ولاسيَّما ذات الطابع الأدبي منه؛ لما فيها من انفعالات النفس، و مظاهر التأثر.

ومجاراةً للواقع الذي عليه حال المصحف الشريف، من مَيْلِ أكثر اللجان المشرفة على طباعته للاقتصار على ثلاثة أنواع من الوقف لتكون رموزها في ثناياه؛ فإننا نقترح لها بديلاً مناسبًا من العلامات الإملائية (**الترقيم**) حينما نرسم آيات القرآن الكريم في غير المصحف الشريف، ولاسيَّما في القضايا التعليمية، على هذا النحو:

نوع الوقف	علامة الوقف المستخدمة	علامة الترقيم المقترحة
الوقف التام	م	النقطة (.)
الوقف الكافي	ك	الفارزة المنقوطة (؛)
الوقف الحسن	ح	الفارزة (،)

وظنُّنَا أنَّ لهذا المقترح من الوجاهة ما يقنع، فهو يَحُلُّ رمزًا مغايرًا للحروف الأبجدية التي تكتب بها ألفاظ القرآن مكان العلامات المستخدمة حاليًّا التي هي من جنس هذه الحروف؛ مما يجعلها تتشابه معه فتكون مدعاةً للخلط وعدم معرفة المراد من وضعها فوق الحرف، أو بجواره. هل هي جزء من حروف هذه الكلمة، أو من مقتضيات علم التجويد الذي يشير به علماء التجويد إلى الوجه الصحيح في تجويد القرآن من خلال وضع حروف بين الكلمات، كما هو الأمر مع الإقلاب الذي يرمز له هؤلاء العلماء بالحرف (م)، وهي العلامة نفسها التي اقترح ها القسطلاني - كما سنرى - للوقف (**الكامل**)، و وضعتها اللجنة المشرفة على طباعة (**المصحف المرشد**)، المطبوع بإشراف مشيخة الجامع الأعظم بتونس، برواية قالون عن نافع المدني للوقف (**التام**)، في حين أنها وُضِعَت في المصحف المطبوع بخط رضوان المخللاتي، في عام ١٣٠٨ هـ، للوقف (**المفهوم**)؛ وعليه فإنَّ في الأمر ما لا يخفى من الخلط و التشابه.

ويشدُّ أزرنا في هذا أن علماءنا القدامى كان لهم مثل هذا المسعى على صعيد أقدس نصين لدى المسلمين.

ففي القرآن الكريم ذهب شهاب الدين القسطلاني(ت ٩٢٣هـ) إلى وضع رموز للدلالة على أنواع الوقوف على النحو الآتي [٣٨]:

نوع الوقف	الكامل	التام	الكافي	الحَسَن	الناقص
الرمز المقترح	م	ت	ك	ح	ن

ومن ذلك أيضًا أنهم استخدموا دائرة لتفصل بين الآيات، وكتبوا في داخلها رقم الآية، و وضعوها بعد الآية.

وكذلك الحال في الحديث الشريف، إذْ كان العلماء كأحمد بن حنبل(ت٢٤١هـ)، وإبراهيم الحربي(ت٢٨٥هـ)، وابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، رحمهم الله. يضعون أحيانًا نقطة مصمتة داخل هذه الدائرة؛ للدلالة على أنَّ هذه النسخة المخطوطة قد قام قارئها بمعارضتها على نسخ أخرى، وقد اختار هؤلاء العلماء هذه

الدائرة لتكون علامة تَرقيميَّة؛ لإدراكهم أنه ينبغي أن يفصل بين كل كلامين، أو حديثَين بدائرة، أو قلم غليظ، ولا توصل الكتابة كلها على طريقة واحدة[٣٩].

- **المَبْحثُ الثاني - تَعَانُقُ الوَقْف: تعريفُه، وعلامتُه، ونشأةُ مصطلحه، واختلافُ العلماءِ في تَسميتِه، والالتزامِ به، وعددِ مَوَاضِعه.**

أ - تعريفُه:

هو وقف عند موضع في السياق القرآني، يكون للموضع الآخر الذي يليه ارتباط به؛ بحيث إذا وقفت على الموضع الأول منه، لا يصح لك أن تقف على الموضع الثاني المشار إليه. وإذا أردت الوقوف على الموضع الثاني احترزت من الوقوف على الموضع الأول؛ لأن المعنى يتضح بأحدهما، ويختل بهما معًا[٤٠].

ب - علامتُه:

جريًا على عادة المصنفين في الوقف والابتداء؛ فقد وضعوا لهذا النوع من الوقف هذه العلامة (ۛ)، وهي نقاط مثلثة مكررة، توضع الأولى منهما على موضع الوقف الأول، والثانية على الثاني. وهي العلامة الوحيدة التي وضعها العلماء بعيدًا عن رسم الحروف الأبجدية، وبذلك نَأَوْا بها عن التشابه مع حروف رسم المصحف الشريف، وحبذا لو فعلوا الأمر نفسه مع علامات الوقف الأُخرى، وهم في ذلك كله في بحبوحة من الأمر، فالأمر لا يعدو اجتهادًا، ورأيًا يرونه لوضع رموز وعلامات اصطلاحية تسهيلاً على قارئ القرآن، ليتنبه إلى أماكن الوقف الجائزة أو الممنوعة، اعتمادًا على وضوح المعنى، أو غموضه في الجمل القرآنية[٤١].

ج - نشأةُ مُصْطَلَحِه:

لا نعرف تاريخًا محددًا لوضع هذه العلامة، فكُتُبُ الوقف والابتداء، ككتاب ابن الأنباري (ت٣٠٤هـ)، أو أبي جعفر النحاس(ت ٣٣٨ هـ)، أو أبي عمرو الداني(ت ٤٤٤هـ) لم تشر إلى هذا النوع من الوقف، في حين أشارت إلى الأنواع الثلاثة المعروفة والمتداولة عندهم، وهي: الوقف التام، والوقف الكافي، والوقف الحسن[٤٢].

وعدُّوا هذا النوع - بوَقْفَيْه - قسمًا من هذه الأنواع الثلاثة، ففي الموضع الذي في سورة البقرة: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [١،٢]، جعل الداني - على سبيل المثال - الوقف على قوله تعالى ﴿لا رَيْبَ فيه﴾ كافيًا، أمَّا عند نافع فهو تامٌّ[٤٣].

إلا أن الذي أحطنا به علمًا - على ما ذكر العلماء - أن الأستاذ أبا الفضل الرازي[٤٤]، هو أوَّلُ من نَبّه على هذا النوع من الوقف في القرآن الكريم، وسمَّاه (**وَقْف المُراقَبَة**)، أخذه من مصطلح المُراقَبَة في (**علم العَرُوض**)[٤٥].

د - اختلافُ العلماءِ في تَسميتِه، والالتزامِ به:

والمُراقَبَة في علم العروض: مصطلح يأتي مع بحري (**المُضَارِع، والمُقتَضَب**)، فمرة يكون الجزء (**مفاعيل**)، ومرة أخرى (**مفاعلن**)؛ وسمي بذلك لأن آخر السبب الذي في آخر الجزء، وهو النون من (**مفاعلين**)، لا يثبت بذلك مع آخر السبب الذي قبله، وهو الياء من (**مفاعيلن**) فإذا سقط أحدُهما ثبت الآخر، وليست هذه المسألة بمُعَاقَبَة؛ لأن المُرَاقَبَة لا يثبت فيها الجزآن المُتَراقبان. وإنما هو من المُرَاقَبَة المتقدمة الذِّكْر، والمُعَاقَبَةُ يجتمع

فيها المُتَعاقِبان، وكلا العَقِيبَيْن، والرَّقِيبَيْن لا يجوز حذفهما معًا في حالٍ واحدة.

ويُسمَّى ذلك أيضًا عند علماء العروض (**القَبْض، والكَفّ**). والقَبْضُ: أن تأتي (**مفاعيلن**) (**مفاعلن**) بحذف الياء، والكَفُّ: أن تأتي (**مفاعيل**) بحذف النون، ولا يكون الأمران معًا[٤٦].

وفي هذا نُقِلَ عن الليث قولُه: « المُرَاقَبَة في آخر الشعر عند التجزئة بين حرفين، وهو أن يُسْقَطَ أحدُهما، ويُثْبَتَ الآخَرُ، ولا يُسقطان معًا، ولا يُثْبَتان جميعًا، وهو في (**مفاعيلن**) التي للمضارع، لا يجوز أن يُتَمَّ، وإنما هو (**مفاعيل**)، أو (**مفاعلن**) »[٤٧].

هذا وقد اختلف العلماء أيضًا في تسمية هذا الوقف؛ **فذهب أبو الفضل الرازي - وهو أول من نبَّهَ عليه - إلى تسميته (وَقْف المُراقَبَة)**، وهو ما سار عليه ابن الجزري في النشر، والسيوطي في الإتقان، وابن غازي في شرحه على طيبة النشر لابن الجزري[٤٨]، في حين **سمَّاه الشيخ محمد صادق الهندي (وَقْف المُعَانَقَة)** في رسالته (**كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن**) [٤٩].

واللافت للنظر في أمر (**وَقْف المُرَاقَبة، أو المُعَانَقَة**) أن اللجان المشرفة على كتابة المصاحف وطباعتها - فيما هو بين أيدينا الآن - لم تلتزم به، ماعدا المصحف المطبوع برواية حفص عن عاصم، بغض النَّظر عن سنوات وأماكن طباعته. فهل لهذا الأمر صلة بهذه الرواية، أم ماذا ؟!

علمًا أن المصادر تشير إلى أن عاصمًا، والكسائيَّ متفقان بشأنه، ويكون - كما سبق القول - حيث تمَّ الكلام، وهما لا يختلفان في ذلك عن نافع، الذي كان يراعي تجانس الوقف والابتداء بحسب المعنى[٥٠].

فلِمَ نجدُ ما يُطبَع من طبعات مصحف المدينة المنورة برواية ورش عن نافع خاليًا من أية علامة من علامات الوقف، في حين أنَّ ما يُطبَع فيه برواية حفص عن عاصم حافلٌ بهذه العلامات، ومن ضمنها علامة تعانق الوقف، علمًا أن اللجنة المشرفة على المصحفين هي نفسها ؟!

فلو كان الأمر يتعلق بهذا القارئ، أو ذاك؛ لقلنا: في الأمر مندوحة، وعَذَرنا اللجان المشرفة على الكتابة والطباعة. أمَّا أن نجد هذين المصحفين بهذه الحال، ناهيك عن (**المصحف المرشد**)، المطبوع برواية قالون عن نافع في تونس[٥١]، الذي اقتصرت فيه اللجنة المشرفة على طباعته على ثلاثٍ من علامات الوقف، وضعتها في أماكنها المرتآة، وهي:

الوقف التام	الوقف الكافي	الوقف الحَسَن
م	ك	ح

فإنَّ الأمرَ يَزِيدُنا إلحاحًا لمعرفة السِّرِ في ذلك.

إن الأمر لو كان منحصرًا بما تذهب إليه اللجان من تجريد المصحف من غير النص القرآني[٥٢]؛ لكان ثَمَّة جوابٌ مقنعٌ. بيد أنه غير ذلك، ولاسيما والحال مع مصاحف حَوَت علاماتٍ للوقف، ما عدا علامة (**تَعَانُق الوَقْف**)، التي - كما سبق القول - أصبحت ملازمة لما طبع منها برواية حفص عن عاصم، مع تباين يسير في مواضعها، وعددها، وسيأتي بيان ذلك لاحقًا.

هـ - اختلافُهم في عددِ مَوَاضِعِه:

مرةً أخرى نجد العلماءَ يختلفون في قضايا الوقف، فهاهُم الآن مختلفون فيما يخصُّ مواضعَ (**تَعَانُق الوَقْف**)، وعددَها.

فهو عند ابن الجزري في ثمانية مواضع، هي[٥٣]:

١- البقرة: ٢/ ٢.

: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾

٢- البقرة: ٢/ ٢٦.

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا ۛ مَّا ۛ بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾

٣- البقرة: ٢/ ٢٦.

: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ ۛ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ ﴾

٤- البقرة: ٢/ ٢٨٢.

: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ ۛ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ۖ ﴾.

٥- آل عمران: ٣/ ٧.

:﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ۘ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ ﴾.

٦- آل عمران: ٣/ ١٠، ١١.

: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ ۘ ﴿١٠﴾ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ ۙ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾.

٧- المائدة: ٥/ ٢٦.

: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ۛ أَرْبَعِينَ سَنَةً ۛ يَتِيهُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾

٨- المائدة: ٥/ ٣١، ٣٢.

: ﴿ فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ ۚ قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى ۖ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ۛ ﴿٣١﴾ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ ۛ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾

وهو عند السيوطي في ثلاثة مواضع، هي[٥٤]:

١- البقرة: ٢/ ٢.

٢- البقرة: ٢/ ٢٨٢.

٣- آل عمران: ٣/ ٧.

أما في كتاب (**نهاية القول المفيد**) للشيخ محمد مكي نصر، نقلاً عن كتاب (**كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن**) للشيخ محمد صادق الهندي، أو للشيخ يوسف أفندي زاده - على خلاف في نسبته - فقد بلغ عدد مواضعه ستة وثلاثين موضعًا، وهي[٥٥]:

أ- في سورة البقرة أربعة مواضع، هي:

١- الآية /٢: (ذكر في المصدرين الآخرين).

٢- الآية /٩٦.

: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾.

٣- الآيتان / ١٥٠، ١٥١.

: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ۛ ﴿١٥٠﴾ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ

وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ ۚ ﴾ .

٤- الآية /٢٨٢: (ذكر في المصدرين الآخرين).

ب - في سورة آل عمران أربعة مواضع، هي:

١- الآية /٧: (ذكر في المصدرين الآخرين).

٢- الآيتان / ١٠،١١: (ذكر في المصدرين الآخرين).

٣- الآية / ٣٠.

: ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا ۖ وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ ۖ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ۗ ﴾

٤- الآيتان / ١٧١، ١٧٢.

: ﴿ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ ﴿١٧١﴾ ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ ۚ ﴾.

ج - في سورة المائدة ثلاثة مواضع، هي:

١- الآية /٢٦: (ذكر في المصدرين الآخرين).

٢- الآيتان / ٣١، ٣٢: (ذكر في المصدرين الآخرين).

٣- الآية / ٤١.

: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ ۛ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ۖ ﴾.

د - في سورة الأعراف أربعة مواضع، هي:

١- الآيتان /٩١، ٩٢.

: ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ ۛ ﴿٩١﴾ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَا ۚ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيْبًا كَانُوا۟ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ .

٢- الآية / ١٦٣.

: ﴿ وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ ۘ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ ۙ لَا تَأْتِيهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ ۛ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴾.

٣- الآية/ ١٧٢.

: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴾ .

٤- الآية / ١٨٨.

: ﴿ قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ ۛ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ ۚ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ .

هـ - في سورة التوبة موضع واحد، في الآية / ١٠١.

: ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾.

و - في سورة يونس موضع واحد في الآية / ١٣.

: ﴿ وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟ وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ ۚ كَذَٰلِكَ ۛ نَجْزِى ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ (٥٦)

مقالات

ز - في سورة إبراهيم موضع واحد في الآية / ٩.

: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ۛ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ ﴾

ح - في سورة الفرقان ثلاثة مواضع، هي:

١-الآية / ٤.

: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ وَأَعَانَهُۥ عَلَيْهِ قَوْمٌ ءَاخَرُونَ ۖ فَقَدْ جَآءُو ظُلْمًا وَزُورًا ۝ ﴾

٢- الآية / ٣٢.

: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ ۖ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴾.

٣- الآيتان / ٥٩.

: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ۝ ﴾

ط - في سورة الشعراء موضع واحد، هو:

- الآيتان/ ٢٠٨، ٢٠٩.

: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ۝ ﴿٢٠٨﴾ ذِكْرَىٰ ۝ وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾

ي - في القصص موضع واحد، هو:

- الآية / ٣٥.

: ﴿ قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَٰنًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا ۚ بِـَٔايَٰتِنَآ ۝ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلْغَٰلِبُونَ ﴾.

ك - في الأحزاب موضعان،هما:

١- الآية / ١٣.

: ﴿ وَإِذْ قَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَٱرْجِعُواْ ۚ وَيَسْتَـْٔذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ ٱلنَّبِىَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ ۝ وَمَا هِىَ بِعَوْرَةٍ ۛ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا ﴾

٢ - الآيتان/ ٦٠، ٦١.

: ﴿ لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ۝ ﴿٦٠﴾ مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقْتِيلًا ﴾

ل - في غافر ((المؤمن)) موضع واحد، هو:

- الآيتان/ ٦٩، ٧٠.

: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ أَنَّىٰ يُصْرَفُونَ ۝ ﴿٦٩﴾ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِٱلْكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَا ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾

م - في الزخرف موضع واحد، هو:

- الآيتان / ١، ٢.

: ﴿ حمٓ ۝ ﴿١﴾ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝ ﴾

ن - في الدخان موضعان، هما:

١- الآيتان /١، ٢.

: ﴿ حمٓ ۝ ﴿١﴾ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝ ﴾

٢- الآيتان / ٤٤، ٤٥.

: ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ۝ ﴿٤٤﴾ كَٱلْمُهْلِ يَغْلِى ۝ فِى ٱلْبُطُونِ ﴾

س - وفي القتال (محمد ﷺ) موضع واحد، هو:

- الآية / ٤.

: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلۡحَرۡبُ أَوۡزَارَهَاۚ ذَٰلِكَ وَلَوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنۡهُمۡ ﴾

ع - وفي الفتح موضع واحد، هو:

- الآية /٢٩.

: ﴿ مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَ ﴾.

ف - وفي الممتحنة موضع واحد، هو:

- الآية /٣.

: ﴿ لَن تَنفَعَكُمۡ أَرۡحَامُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُمۡۚ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَفۡصِلُ بَيۡنَكُمۡۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ﴾

ص - و في الطلاق موضع واحد، هو:

- الآية / ١٠.

: ﴿ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمۡ عَذَابٗا شَدِيدٗاۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ قَدۡ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكُمۡ ذِكۡرٗا ﴾

ق - وفي المدثر موضع واحد، هو:

- الآيتان/ ٣٩، ٤٠.

: ﴿ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾ إِلَّآ أَصۡحَٰبَ ٱلۡيَمِينِ ﴿٣٩﴾ فِي جَنَّٰتٖ يَتَسَآءَلُونَ ﴾

ر - وأخيرًا، في الانشقاق موضعٌ واحدٌ أيضًا، هو:

- الآيتان / ١٤، ١٥.

: ﴿ إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ﴿١٤﴾ بَلَىٰٓۚ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرٗا ﴾

في حين أن المصاحف المطبوعة برواية حفص عن عاصم - وهي الوحيدة التي ضمَّنها العلماء هذا النوع من الوقف - تفاوتت في المواضع، والعدد؛ ففي المصحف المطبوع في دار الرشيد (دمشق، و بيروت) في عام ١٤٠٦ هـ، وبهامشه مفردات القرآن، لمحمد حسن الحمصي، موضع واحد فقط، هو:

- الآية الثانية من سورة البقرة.

وفي مصحفين آخرين، هما:

أ - مصحف المدينة النبويّة، المطبوع برواية حفص عن عاصم، و بغض النظر عن تعدُّد طبعاته.

ب - والمصحف المطبوع بدار الفكر، في بيروت في عام ٢٠٠٢م، ومعه تفسير الجلالين.

في كلٍّ منهما خمسة مواضع، وهي نفسها في المصحفين، وهي:

١- البقرة: ٢/ ٢.

٢- المائدة: ٥/ ٢٦.

٣- المائدة: ٥/ ٤١.

٤- الأعراف: ٧/ ١٧٢.

٥- إبراهيم: ١٤/ ٩.

ونظرًا للانتشار الذي حظي به مصحف المدينة النبويّة المطبوع برواية حفص عن عاصم؛ كان

الرأي أن نجعله مرجعًا للوقوف على عدد، ومواضع هذا الوقف، بحسب ما هو شائع ومتداول بين أيدي المسلمين، بعيدًا عن اختلاف كتب الوقف والابتداء، وعلوم القرآن، والتجويد، التي لاحظنا فيها هذا التباين بشأن ذلك.

ولهذا فإن الدراسة التطبيقية ستكون في هذه المواضع الخمسة حصرًا، وهي خطوة عسى أن تتبعها خطوات تستوعب هذه المواضِعَ جميعَها - إن شاء الله -.

• المَبْحثُ الثالث - دراسةُ مَوَاضِعِ تَعَانُقِ الوَقْفِ: إعرابًا، ودِلالة.

* الموضع الأول:

- سورة البقرة:٢/٢.

: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾.

أ - دلالات الوقف على الموضع الأول منه:

إذا وقف القارئ على الموضع الأول، تكون القراءة على هذا النحو:

﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ ﴾، ﴿ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾.

وكذا وقف نافع وعاصم في هذا الموضع؛ ويكون الإعراب وفقًا لذلك على هذا النحو:

ذلك: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ.

الكتابُ: خبر لاسم الإشارة.

لا: نافية للجنس، تنصب الاسم، وترفع الخبر.

رَيْبَ: اسمها المبني في محل نصب.

وعليه لابد للواقف من أن ينوي خبرًا لـ (لا)، ونظير ذلك قوله تعالى ﴿ قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ ۖ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ﴾ [٥٧]، وقول العرب: لا بأسَ، ومثل هذا الحذف كثير في لسان أهل الحجاز، والتقدير: لا ريبَ فيه، فيه هُدًى للمتقين، وتكون (هُدًى) مبتدأ، و(فيه) الخبر، والجملة مستأنفة. والمعنى: إن ما تقدم سورة البقرة من السور، التي نزلت في مكة، ممَّا فيه الدلالة على التوحيد، وفساد الشرك، وإثبات النبوة، وإثبات المعاد، لاشك فيه أنه من عند الله، وأنه الحق والصدق.

وقيل: إن الجملة خبرية خرجت إلى النهي، أي: لا ترتابوا فيه. ونظير ذلك قوله تعالى ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ ﴾ [٥٨]، أي:لا ترفثوا، ولا تفسقوا[٥٩].

ووفقًا لهذه القراءة نكون قد قدرنا خبرًا لـ (لا) النافية للجنس، هو (فيه)، وقد حذف للعلم به.

ثم يستأنف القارئ قراءته، فيقول: ﴿ فِيهِ هُدًى ﴾، فيكون الإعراب على هذا النحو:

فيه: خبر مقدم.

هُدًى: مبتدأ مؤخر؛ لأنه نكرة.

ويكون في ذلك تأييد لمن ذهب إلى أن القرآن لا يوصف كله بأنه هدى، لأن فيه ما هو محكم، ومتشابهه أكثر من محكمه، ويحتجون لذلك بقول الإمام علي بن أبي طالب ﷺ لابن عباس ﷺ حينما بعثه رسولاً إلى الخوارج: «لا تَحتَجَّ عليهم بالقرآن، فإنه خصم ذو وجهين»[٦٠].

فلو كان القرآن كله هُدًى لما قال الإمام علي ﷺ فيه ذلك، ثم إن فِرَق الإسلام جميعها تحتج به، فلو كان على نمطٍ واحدٍ لَمَا كان ذلك لهم، فها هو القرآن مليء بآيات، بعضُها صريحٌ بالجبر، وبعضُها الآخر صريحٌ بالقَدَر، ولا يمكن التوفيق بينهما إلا

بالتعسف الشديد، فكيف يكون القرآن كله هدى، والأمر هكذا.

إنَّ كون القرآن حمَّال أوجه ليس عيبًا - حسبما ذكر الشيخ محمد الغزالي - بلْ هو جزءٌ من إعجازه؛ فكون الآيات مَرِنة فذلك كي تطاوع العصور كلِّها. لكن مع حُسن النِّيَّة، وسلامة شرف المَقصِد، وليس الأمر لِلَّعِب والعبث. و مع ذلك فإن كان هناك أساس للعبث من أنَّه حمَّال أوجه؛ فإنَّ ما تواتر و صَحَّ من السُّنَّة يُضَمُّ للقرآن لتكميل المنهَج، وردع العابثين[٦١].

ب - دلالات الوقف على الموضع الثاني منه:

أما إذا وقف القارئ على الموضع الثاني متجاوزًا الموضع الأول فتكون القراءة على هذا النحو: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ﴾، ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾.

ويكون الإعراب هكذا:

هُدًى: خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو هُدًى، وقيل: هو نصب على الحال، أي: هاديًا، تقديره: لا رَيْبَ فيه، في هدايته للمتقين، والحال إما من(ذلك) أو من (الكتاب)، والعامل معنى الإشارة، أو معنى الجملة،بتقدير: أحققه هاديًا، أو أن تكون الجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب، جاءت مؤكدة لما قبلها[٦٢].

وذكر العُكْبَري وجهًا آخر، هو أن تكون (هُدًى) خبرًا ثانيًا لـ (ذلك)، بعد الخبر الأول (الكتابُ)[٦٣].

وقد حذف المبتدأ المُقدَّر قبل(هُدًى)، فلم يقل: هُدًى للمصلحة الفلانية، ولا للشيء الفلاني؛ وذلك لإرادة العموم. فهو هُدًى لجميع مصالح الدارين، وهو مرشد للعباد في المسائل الأصولية والفرعية، ومبين الحق من الباطل، والصحيح من الضعيف، ومبين لهم كيف يسلكون الطرق النافعة لهم في دنياهم وأخراهم، ثم إنه جاء ههنا ﴿ هُدًى للمُتَّقِين ﴾، فخصَّص، وفي موضع آخر جاء ﴿ هُدًى للناس ﴾ [٦٤] فعمَّم؛ لأنه في نفسه هُدًى لجميع الخلق، فالأشقياء لم يرفعوا به رأسًا، ولم يقبلوا هُدَى الله، فقامت به عليهم الحجة، فلم ينتفعوا به لشقائهم، وأما المتقون الذين أَتَوْا بالسبب الأكبر لحصول الهداية، وهو التقوى، التي حقيقتها اتخاذ ما يقي سخط الله وعذابه، بامتثال أوامره، واجتناب نواهيه، فاهتدوا به، وانتفعوا غاية الانتفاع، قال الله تعالى﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تَتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا ﴾[٦٥].

فالمتقون هم المنتفعون بالآيات القرآنية، والآيات الكونية؛ ولأن الهداية نوعان: هداية البيان، وهداية التوفيق، فالمتقون حصلت لهم الهدايتان، وغيرهم لم تحصل لهم هداية التوفيق. وكما قال العلماء: إن هداية البيان بدون توفيق للعمل به ليست هداية حقيقية تامَّة[٦٦].

هذا الوقف هو المشهور، والمقدم على الوقف على ﴿ لا رَيْبَ ﴾؛ لأن الكتاب نفسه يكون - وفقه - هُدًى، أما حسب الوقف الآخر فلا يكون الكتابُ نفسُه هُدًى، فالوقف ههنا أولى؛ لما تكرر في كتاب الله من أن القرآن نفسه نورٌ وهُدًى[٦٧].

لذلك يرى الرازي أن الوقف وَفْقًا لذلك يجعل الجملة القرآنية في هذا الموضع أرسخ عِرْقًا في البلاغة، فيكون قوله تعالى: ﴿ الضالين * ألم ﴾ جملة برأسها، أو طائفة من حروف المعجم مستقلة

بنفسها، و﴿ ذلك الكتابُ ﴾ جملة ثانية، و﴿ لا رَيْبَ فيه ﴾ ثالثة، و﴿ هُدًى للمُتَّقين ﴾ رابعة؛ فيصاب بترتيبها هذا مفصل البلاغة، وموجب حسن النظم، فجيء بها متناسقة هكذا من غير حرف نسق، وذلك لمجيئها متآخية أخذاً بعضها برباط بعض، فالثانية متحدة بالأولى، وهَلُمَّ جرًّا.

وبيانُه أنه نبَّهَ أولاً على أنه الكلام المُتَحَدَّى به، ثم أشير إليه، بأنه الكتاب المنعوت بغاية الكمال؛ فكان تقرير الجهة للتحدي. ثم نفى عنه أن يتشبث به طرف من الرَّيب، فكان شهادة بكماله، ثم أخبر عنه، بأنه هُدًى للمتقين، فقرر ذلك كونه يقينًا لا يحوم الشكُّ حوله، ثم لم تخلُ كل واحدة من هذه الأربع – بعد أن رتب هذا الترتيب الأنيق – من نكتة. ففي الأولى الحذف والرمز إلى الغرض بألطف وجه، وفي الثانية ما في التعريف من الفخامة، وفي الثالثة ما في تقديم الريب على الظرف، وفي الرابعة الحذف ووضع المصدر ﴿ هُدًى ﴾ موضع الوصف (هادٍ)، وإيراده مُنَكَّرًا[٦٨].

* الموضع الثاني:

- سورة المائدة:٥/٢٦: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴾

أ - دلالات الوقف على الموضع الأول منه:

إذا وقف القارئ على الموضع الأول؛ تكون القراءة على هذا النحو: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ﴾، ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾.

ويكون العامل في ﴿ أربعينَ ﴾ الفعل ﴿ يتيهون ﴾؛ فتكون الحرمة عليهم أبدية، غير محددة، أما التيهُ فتكون مدته أربعين سنة[٦٩].

وقد ضعَّفَ أبو البقاء العُكْبَري هذا؛ لأنه لا حامل على تقديم المعمول ﴿ أربعينَ سنةٍ ﴾ على العامل ﴿ يتيهون ﴾، ثم إن في الوقف على ﴿ أربعينَ سنةٍ ﴾ بيانًا لمدة التحريم؛ لذلك فهو عنده أكمل معنى من الوقف على ﴿ عليهم ﴾[٧٠].

ونرى أن ما ذهب إليه العُكْبَري، من تضعيف تقديم المعمول أمر فيه نظر؛ لأن العرب تُقَدِّم في كلامها ما هو مهمٌّ، وما هي ببيانه أعنى. وواضح أن موسى عليه السلام لما دعا على بني إسرائيل، ووقع عليهم عقاب التيه نَدِمَ، وحَزِنَ، ورَقَّ لحالهم؛ فقال الله له: ﴿ فلا تأسَ على القوم الفاسقين ﴾.

فليس بعيدًا أن يكون قد سأل الله عن مُدَّة التيه هذه، فقال الله له: ﴿ أربعينَ سنةٍ ﴾ فقدم المعمول على العامل.

وكذلك كانت الحال بحسب ما ذكر المفسرون[٧١]، وما أخرجه ابن جرير عن مجاهد، وأبو الشيخ عن وهب بن منبه أيضًا[٧٢]؛ وبذلك تكون مدة التيه معلومة، أما الحُرمة فقد بقيت عليهم، فلما ماتوا دخل أولادهم بيت المقدس[٧٣].

ب - دلالات الوقف على الموضع الثاني منه:

أمّا إذا وقف القارئ على الموضع الثاني؛ فتكون القراءة على هذا النحو: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾، ﴿ يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴾ صدق الله.

ويكون قوله تعالى ﴿ أربعينَ سنةٍ ﴾ ظرفًا

لـ﴿ مُحرَّمةٌ ﴾، وهي العاملة فيه، والناصبة له، ويكون التحريم مُقدَّرًا، وهو أربعون سنة.

ويكون قوله تعالى ﴿ يتيهون ﴾ حالاً من الضمير المجرور في ﴿ عليهم ﴾[٧٤].؛ فإذا مضت السنون الأربعون - كما كُتِبَ عليهم - سار موسى عليه السلام بمن بقي معه من بني إسرائيل إلى الأرض المقدسة (القدس)، وكان يوشع بن نون على مقدمتهم، وفتحها، وأقام فيها ما شاء الله ثم قُبِضَ عليه السلام[٧٥].

وفي روايةٍ أنَّ موسى وهارون عليهما السلام لم يدخُلا الأرض المقدسة (القدس)؛ لأنهما ماتا في التيه، مات هارون عليه السلام أوّلاً، ثم لحق به موسى عليه السلام بعد سنة، وأنه حُرِّمَ على بني إسرائيل دخولُ مدينة القدس أربعين سنة، وتركوا في هذه المدة يتيهون بين مصر والشام، حتى مات كلُّ من قال: ﴿ إنّا لن ندخلها ﴾.

ولم يدخلها أحدٌ من ذلك الجيل إلاَّ يوشع بن نون، وهو ابن أخت موسى عليه السلام، ووصيُّه بعد موته، ومعه كالب بن يوفنا، أو فانيا، وهما اللذان قال الله فيهما: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمَا ٱدۡخُلُواْ عَلَيۡهِمُ ٱلۡبَابَ فَإِذَا دَخَلۡتُمُوهُ فَإِنَّكُمۡ غَٰلِبُونَ ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾[٧٦]، وكانا من النُّقباء الذين بعثهم موسى عليه السلام لكشف أحوال الجبابرة.

وقيل: إن موسى وهارون عليهما السلام لم يكونا في التيه، حيث استجاب الله دعوة موسى عليه السلام -ودعوةُ الأنبياءِ مُستَجَابةٌ- عندما قال: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِيۖ فَٱفۡرُقۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾[٧٧]؛ فنجَّاه الله، وأخاه هارون من هذا العقاب[٧٨].

وعلى هذا فإن في الوقف ههنا دلالة على أن التحريم، والتِّيْهَ كليهما كانا أربعين سنة، ثم دخلوا المدينة بعد ذلك[٧٩]، وهذا بخلاف الوقف على الموضع الأول، الذي يُفيد أن التيه كان أربعين سنة، أما التحريم فقد بقي عليهم إلى أن ماتوا، ودخل أولادهم مدينة القدس بعدهم[٨٠].

* الموضع الثالث:

- سورة المائدة: ٥/٤١.

: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْۛ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ لَمۡ يَأۡتُوكَۖ ﴾.

أ - دلالات الوقف على الموضع الأول منه:

إذا وقف القارئ على الموضع الأول؛ تكون القراءة على هذا النحو:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ ﴾، ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْۛ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ لَمۡ يَأۡتُوكَۖ ﴾.

ويكون الكلام - حسبما ذكرَ الفرَّاءُ، والزَّجاجُ - قد تمَّ عند قوله ﴿ ولمّ تؤمِنْ قلوبُهم ﴾، ثم ابتدأ من قوله ﴿ ومن الذين هادوا سمَّاعون للكذب ﴾، ويكون قولُه ﴿ سمَّاعون ﴾ صفةً لمحذوفٍ، على تقدير: ومن الذين هادوا قوم سمَّاعون. أو مبتدأ للخبر المقدم ﴿ ومن الذين هادوا ﴾، وقد تقدم لأنه نكرة[٨١].

ب - دلالات الوقف على الموضع الثاني منه:

وأمَّا إذا وقف القارئ على الموضع الثاني؛ فتكون القراءة على هذا النحو:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْۛ ﴾، ﴿ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ لَمۡ يَأۡتُوكَ ﴾.

ويكون الكلام قد تمَّ عند قوله ﴿ ومن الذين هادوا ﴾، ثم ابتدأ بقوله ﴿ سمَّاعون للكذب سمَّاعون لقوم ءاخرين ﴾. وتقدير الكلام: لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من المنافقين، واليهود. ثم بعد ذلك وصفهم الله جميعهم، بأنهم سمَّاعون لقوم آخرين[٨٢]، وتكون جملة ﴿ من الذين قالوا ﴾ في موضع نصب على الحال، من الضمير في ﴿ يسارعون ﴾، أو من الذين يسارعون ﴾، وقوله ﴿ بأفواههم ﴾ متعلق بـ ﴿ قالوا ﴾، وجملة ﴿ ولم تؤمن قلوبُهم ﴾ حالاً أيضًا. وأما قوله ﴿ ومن الذين هادوا ﴾ فمعطوف - كما ذكرنا - على قوله ﴿ من الذين قالوا ءامنا ﴾. ويكون قوله ﴿ سَّماعون ﴾ خبرًا لمبتدأ محذوف، أي: ﴿ هم سمَّاعون ﴾.

* الموضع الرابع:

- الأعراف: ١٧٢/٧.

: ﴿ وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ شَهِدۡنَآۛ أَن تَقُولُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنۡ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴾.

أ - دلالات الوقف على الموضع الأول منه:

إذا وقفَ القارئ على الموضع الأول؛ تكون القراءة على هذا النحو:

﴿ وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ شَهِدۡنَآۛ ﴾، ﴿ شَهِدۡنَآۛ أَن تَقُولُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنۡ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴾.

ويكون سؤال رب العزة والجلال: ﴿ أَلَسۡتُ بربكم ﴾، قد أجابت عنه ذرية آدم عليه السلام بقولها ﴿ بلى ﴾؛ فقال لهم اللهُ والملائكةُ: ﴿ شَهِدۡنا ﴾. أي: شَهِدْنا عليكم يا بني آدم باعترافكم؛ مخافة أن تقولوا يوم القيامة: فعَلْنا ذلك كراهية. فيقول لهم اللهُ - وحدَه -: ﴿ أن تقولوا ﴾، وهو في موضع نصب مفعول لأجله[٨٣].

ب - دلالات الوقف على الموضع الثاني منه:

وأمَّا إذا وقف القارئ على الموضع الثاني؛ فتكون القراءة على هذا النحو:

﴿ وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ شَهِدۡنَآۛ ﴾، ﴿ أَن تَقُولُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنۡ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴾.

ويكون قوله ﴿ بلى شَهِدْنا ﴾ من قول ذرية آدم عليه السلام، وهو جوابهم على قوله تعالى ﴿ أَلَسْتُ بربكم ﴾، ومعناه: شهدنا بربوبيتك؛ فهو تحقيق لربوبية الله وأداء لشهادتهم عنده[٨٤].

وذلك من باب التمثيل و التخييل، فالله عز وجل لما أخرج النَّسلَ من أصلاب بني آدم عليه السلام، أشهدَهم على أنفسهم، فقال لهم: أَلَسْتُ بربكم؟ قالوا: بلى شَهِدْنا. فهو قد نَصَبَ لهم الأدلَّةَ على رُبوبيته، ووَحدانيته، وشَهِدَت بها عقولُهم وبصائرُهم التي

رَكَّبَها فيهم، وجعلها مُمِّيزةً الضلالَ من الهُدَى. فكأنَّه أَشهَدَهم على أنفسهم، وأَقرَرَهم، وقال لهم: أَلَسْتُ بربكم؟ وكأنهم قالوا: بلى، أنت ربُّنا، شَهِدنا على أنفسنا، وأَقررنا بوحدانيتك.

وبابُ التمثيل واسعٌ في كلام الله تعالى، وأحاديث رسوله ﷺ، و كلام العرب أيضًا. ونظير هذه الآية قوله تعالى ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾[٨٥]. ومعلومٌ أنه لا قولَ ثَمَّ، وإنما هو تمثيل وتصوير للمعنى.

ويكون قوله (أن تقولوا) مفعولاً له، أي: فعلنا ذلك من نصب الأدلَّة الشاهدة على صحتها العقولُ؛ كراهة أن تقولوا يوم القيامة: إنَّا كُنَّا عن هذا غافلين، فلم نُنَبَّه عليه. وكذلك كراهة أن تقولوا: إنما أشرك آباؤنا من قبل، وكُنَّا في أصلابهم، فاقتدينا بهم.

فالأدلَّةُ المنصوبةُ على التوحيد، وما نُبِّهوا عليه قائمٌ معهم، فلا عُذْرَ لهم في الإعراض عنه، والإقبال على التقليد والاقتداء بالآباء، كما لا عذر لآبائهم في الشرك، وأدلة التوحيد منصوبةٌ لهم أيضًا[٨٦].

* الموضع الخامس:

- إبراهيم: ١٤/٩.

﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ۛ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِيٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴾.

أ - دلالات الوقف على الموضع الأول منه:

إذا وقف القارئ على الموضع الأول، تكون القراءة على هذا النحو:

﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ۛ ﴾، ويكون قولُه ﴿ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ ﴾ - سواءٌ أكان من قول موسى عليه السلام لقومه، أَمْ من قول الله تعالى لأهل عصر محمد ﷺ - قد فُصِلَ بينَهُ وبينَ ما يُتَمِّمُ معناه بقولِه ﴿ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ ﴾، وهو جملة وقعت اعتراضًا في أثناء السؤال الذي يكون آخره مع رأس الآية؛ ويكون سياقه على هذا النحو ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ - وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ - جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِيٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴾، ويكون مدلول هذه الجملة الاعتراضية محمولاً على الأقوام التي تلَتْ قومَ ثمود امتدادًا إلى أيام النبي ﷺ.

ويجوز أن يكون قولُه ﴿ الذين مِنْ بعدِهم ﴾ معطوفًا على قوله ﴿ قومِ نوحٍ ﴾، ويكون الاعتراض بقوله تعالى ﴿ لا يعلمُهم إلاَّ اللّه ﴾.

وبأيٍّ كان الاعتراض ففي الكلام استفهام تقريري، الغرضُ منه التأنيبُ والتوبيخُ لِمَا كانت عليه حالُ بني إسرائيل من تكذيبهم نبيَّ اللهِ موسى عليه السلام؛ إن كان القول لموسى عليه السلام. وهو لمشركي العرب الذين كذبوا نبيَّ اللهِ محمدًا ﷺ؛ إن كان من قول الله عز وجل مخاطبًا به أهل عصر الرسول ﷺ.

وهـؤلاء - وفقًا لذلك - من الكثرة بحيث لا يُحصي عددَهم، ولا يَعرف نسبَهم إلاَّ اللّٰه. والنسابون وإن نسبوا إلى آدم لا يدَّعون إحصاء الأمم جميعها، وإنما ينسبون إلى أقوام، ويُمسِكون عن النسب إلى أقوام آخرين، وكان عبد اللّٰه بن مسعود رضي الله عنه إذا قرأ هذه الآية، قال: (كَذَبَ النَّسَّابون). يعني أنَّهم يدَّعون عِلمَ الأنساب، وقد نفى اللّٰه عِلْمها عن العباد[٨٧].

وروي عن عروة بن الزبير رضي الله عنه قوله: (ما وَجَدْنا أحدًا يَعرِفُ ما بين عدنان وإسماعيل)[٨٨].

ويجوز أن يكون قولُه ﴿والذين مِنْ بعدهم﴾ مبتدأً، وقوله ﴿لا يعلمهم إلاَّ اللّٰه﴾ خبره، أو أنه حال من الاستقرار، وقوله ﴿جاءتهم﴾ الخبر[٨٩].

وعلى هذا يكون مجمل الحديث من قوله ﴿والذين من بعدهم﴾ إلى رأس الآية، منحصرًا في القوم الذين جاؤوا بعد قوم نوحٍ، وعادٍ، وثمود.

فهؤلاء لا يعلم عُدَّتَهم إلا اللّٰه. وحالُهم كما حكى اللّٰه عز وجل ﴿جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾.

ب - دلالات الوقف على الموضع الثاني منه:

وإذا وقف القارئ على الموضع الثاني، تكون القراءة على هذا النحو:

﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾، ﴿لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ﴾.

وبهذا يكون قوله ﴿والذين مِنْ بعدهم﴾ معطوفًا على قوله ﴿قوم نوحٍ﴾؛ وبهذا يكون قوله تعالى: ﴿لا يعلمهم إلاَّ اللّٰه﴾ حالاً من الضمير في قوله ﴿مِنْ بعدِهم﴾، ويجوز أن يكون مستأنفًا، وكذلك قوله ﴿جاءتهم رسلُهم بالبينات﴾ يجوز أن يكون حالاً، أو مستأنفًا[٩٠]. فهذه الأقوامُ المذكورةُ كلُّها لا يعلمُ عددَها إلاَّ اللّٰه، ولقد جاءتهم رسلُهم بالبينات، فرَدُّوا أيديهم في أفواههم، و صرَّحوا بالكفر، وشككوا في صحة ما دَعَوْهُمْ إليه؛ فلَحِقَ بهم العذابُ البئيسُ، والهلاكُ، والبَوار.

الخَاتِمَة:

تلك هي نظراتٌ في علم (**الوقف، و الابتداء**) بشكل عام، و لا سيَّما في أحد أقسامه، و هو (**تعانق الوقف**). و مُقتضى هذا العِلْم يُلازم المتكلِّمَ في كلامه ملازمةً شبه دائمة؛ كي يُفصِحَ، ويُبينَ عمَّا يجول في خاطره، فحاجتُه إليه، حاجتُه إلى اللغةِ نفسِها. فهما صنوان لا يفترقان عند المتكلِّم السويِّ البيان.

وليس الأمر محصورًا بالمتكلِّم فَحَسْب، بل يُضارعُهُ في ذلك القارئُ لما ينشئه الآخرون من النصوص المرقومة،كي يفهمها على الوجه الذي أراده منشؤها، أو قريبٍ منه.

وكتابُ اللّٰه أَوْلاها في ذلك؛ فعلى قارئه معرفةَ المواضع التي يجب أن يقف عليها وقفًا جائزًا، أو واجبًا، أو قبيحًا.

والعلماء في مسعاهم هذا لمعرفة أنواع الوقف ومواضعه قد أعملوا الرأي، وبلغوا فيه شأوًا عظيمًا، معتمدين النحوَ بأحكامه، وقواعده، و وجوه الإعراب المحتملة، سبلاً يبتغون فيها فَهْمَ النص، والوقوفَ على مقاصده، ومراميه.

وعلى أساس من هذا الفهم يتحدَّدُ موضعُ الوقف، ونوعُه، إنْ كان تامًا، أو كافيًا، أو حَسَنًا، أو قبيحًا.

وقد استعانوا لتحديد هذه الأنواع بعلامات، ومصطلحات ترمز إلى كل نوع من هذه الأنواع، أو لغيرها من الأنواع الأخرى، التي لا تعدو أنْ تكون فرعًا من إحداها، بشكلٍ، أو بآخر.

فاتفق بهذا أن كانت مواضعُ الوقف، وعلاماتُه موضعَ اجتهاد من العلماء، وقد لاقى هذا الصنيعُ استحسانًا، وثناءً. إلا أنهم تسامحوا في ذلك فيما بينهم، فتراهم يجتهدون في تحديد المواضع، وتتباين اجتهاداتُهم وفقًا لفهم المعنى، واكتمال الكلام، وقُلِ الأمرَ ذاتَه مع العلامات، والرموز.

وطالما أنَّ الأمرَ كذلك اجتهَدْنا - وفي الأمرِ مندوحةٌ للاجتهاد - فقُلْنا باستعمال العلامات الإملائية الحالية (**الترقيم الدولية**) في آيات القرآن الكريم في الأمور التعليميَّة، عوضًا عن علامات الوقف التي وضعها علماؤنا الأقدمون، وكانت مناسبة لمراحل تطور الرسم والكتابة آنذاك.

و لاسيَّما أنَّ آلات الطباعة الحالية تأخذ بها، أيًّا كانت اللغةُ المكتوبُ فيها؛ فإنه من المناسب أن نأخذ بها، ونستعملها عوضًا عن علامات الوقف هاتيك للدلالة على المواضع نفسها، من دون أدنى تغيير في أنواعها، ومسمَّياتها.

وحاشانا في ذلك أن نقول: إنَّ هذه الطريقة هي الفضلى، والصحيحة، وغيرها لا. ولكن حسبُنا في هذا الاجتهاد كما اجتهد سلفنا في وضع علامات للوقف كانت تناسب زمانهم، و أعرافهم في أمور عدة، كرمزهم للحساب بالأحرف الأبجدية، وهو ما عرف بحساب الجُمَّل، و قد استغني عنه الآن تمامًا؛ لصعوبته، واستحداث البديل المناسب، وهو الأرقام، ثمَّ إن هذا الاقتراح حكرٌ على الأمور التعليميَّة منه ليس إلاَّ.

هذا قولُنا في الوقف والابتداء عمومًا، أمَّا فيما كان عنوانًا لهذا البحث، من أمر تعانق الوقف فإنه لا ضيرَ، ولا بأسَ أن تظلَّ العلامة الدَّالة عليه على حالها؛ لما نرى من انتفاء اللبس بينها، وبين بعض الدَّوال التي يستعملها علماء التجويد، وهي على النقيض مما رأيناه مع أخواتها من اللبس والتشابه مع بعض الأحرف الأبجدية التي اُستخدمت دوَالاًّ لبعض الأحكام التجويدية.

ورجاؤنا أن تكون هناك مساعٍ أخرى للتوسع في دراسة مواضع تعانق الوقف الأُخَر؛ لما رأيناه من تعدد المعنى، وتباينه وفقًا لموضع الوقف: أولاً، أو ثانيًا، وفي ذلك إثراء لمقاصد آيات الكتاب المبين، ومراميه.

الحواشي

١- ينظر:القطع و الائتناف ص ٢٠، والمكتفى ص ١٠٣، وسنن أبي داود - رقم الحديث ٩٢٦ - فقد جاء فيه نص الحديث قريبًا ممَّا جاء في كتب الوقف و الابتداء، وهو: حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن سفيان بن سعيد حدثني عبد العزيز بن رفيع عن تميم الطائي عن عدي بن حاتم أن خطيبا خطب عند النبي ﷺ فقال من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فقال قم أو اذهب بئس الخطيب أنت)، و أمَّا في مسند الإمام أحمد، أول مسند الكوفيين، - رقم الحديث ١٧٥٣٦. فقد ذكر فيه هذا الحديث بهذا النص: (حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن عبد العزيز يعني ابن رفيع عن تميم بن طرفة عن عدي بن حاتم أن رجلا خطب عند النبي ﷺ فقال من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فقد غوى فقال رسول الله ﷺ بئس الخطيب أنت قل

ومن يعص الله ورسوله.)، ينظر موقع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف و الدعوة و الإرشاد - السعودية - على الشبكة العنكبوتية (كتب الحديث الشريف).

٢- ممن حمل النهي على التشريك بين لفظ الجلالة والنبي ﷺ حين ذكر المعصية، وكان المتكلم قد أفردهما حين ذكر الطاعة : السندي في شرحه على سنن النسائي، ومثله السيوطي أيضًا. ينظر:شرح سنن النسائي للسندي - رقم حيث ٣٢٢٧ -، و كذلك النووي في شرحه على صحيح مسلم - رقم الحديث ١٤٣٨ -، وقد أجمل السيوطي هذه الأقوال في شرحه، إذ يقول: (قَالَ الْقُرْطُبِيّ ظَاهِره أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَيْهِ جَمْع اِسْم اللَّه تَعَالَى وَاسْم رَسُول اللَّه ﷺ فِي ضَمِير وَاحِد وَيُعَارِضهُ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيث اِبْن مَسْعُود أَنَّ النَّبِيّ ﷺ خَطَبَ فَقَالَ فِي خُطْبَته مَنْ يُطِعْ اللَّه وَرَسُوله فَقَدْ رَشَدَ وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَإِنَّهُ لَا يَضُرّ إِلَّا نَفْسه وَفِي حَدِيث أَنَس وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَدْ غَوَى وَهُمَا صَحِيحَانِ وَيُعَارِضهُ أَيْضًا قَوْله تَعَالَى ﴿إِنَّ اللَّه وَمَلَائِكَته يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيّ﴾ فَجَمَعَ بَيْنَ ضَمِير اِسْم اللَّه وَمَلَائِكَته وَلِهَذِهِ الْمُعَارَضَة صَرَفَ بَعْض الْقُرَّاء هَذَا الذَّمّ إِلَى أَنَّ هَذَا الْخَطِيب وَقَفَ عَلَى وَمَنْ يَعْصِهِمَا وَهَذَا التَّأْوِيل لَمْ تُسَاعِدهُ الرِّوَايَة فَإِنَّ الرِّوَايَة الصَّحِيحَة أَنَّهُ أَتَى بِاللَّفْظَيْنِ فِي مَسَاق وَاحِد وَإِنَّ آخِر كَلَامه إِنَّمَا هُوَ فَقَدْ غَوَى ثُمَّ إِنَّ النَّبِيّ ﷺ رَدَّ عَلَيْهِ وَعَلَّمَهُ صَوَاب مَا أَخَلَّ بِهِ فَقَالَ قُلْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّه وَرَسُوله فَقَدْ غَوَى فَظَهَرَ أَنَّ ذَمّه لَهُ إِنَّمَا كَانَ عَلَى الْجَمْع بَيْن الِاسْمَيْنِ فِي الضَّمِير وَحِينَئِذٍ يَتَوَجَّه الْإِشْكَال وَيَتَخَلَّص عَنْهُ مِنْ أَوْجُه أَحَدهَا أَنَّ الْمُتَكَلِّم لَا يَدْخُل تَحْت خِطَاب نَفْسه إِذَا وَجَّهَهُ لِغَيْرِهِ فَقَوْله ﷺ بِئْسَ الْخَطِيب أَنْتَ مُنْصَرِف لِغَيْرِ النَّبِيّ ﷺ لَفْظًا وَمَعْنًى وَثَانِيهَا أَنَّ إِنْكَاره ﷺ عَلَى ذَلِكَ الْخَطِيب يَحْتَمِل أَنْ يَكُونَ كَانَ هُنَاكَ مَنْ يَتَوَهَّم التَّسْوِيَة مِنْ جَمْعهمَا فِي الضَّمِير الْوَاحِد فَمُنِعَ ذَلِكَ مِنْ أَجْله وَحَيْثُ عُدِمَ ذَلِكَ جَازَ الْإِطْلَاق وَثَالِثهَا أَنَّ ذَلِكَ الْجَمْع تَشْرِيف وَلِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يُشَرِّف مَنْ شَاءَ بِمَا شَاءَ وَيُمْنَع مِنْ مِثْل ذَلِكَ الْغَيْر كَمَا أَقْسَمَ بِكَثِيرٍ مِنْ الْمَخْلُوقَات وَمَنَعَنَا مِنْ الْقَسَم بِهَا فَقَالَ ﷻ: «إِنَّ اللَّه وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيّ»، وَلِذَلِكَ أَذِنَ لِنَبِيِّهِ ﷺ فِي إِطْلَاق مِثْل ذَلِكَ وَمَنَعَ مِنْهُ الْغَيْر عَلَى لِسَان نَبِيّه وَرَابِعهَا أَنَّ الْعَمَل بِخَبَرِ الْمَنْع أَوْلَى لِأَوْجُهٍ لِأَنَّهُ تَقْيِيد قَاعِدَة وَالْخَبَر الْآخَر يَحْتَمِل الْخُصُوص كَمَا قَرَّرْنَاهُ وَلِأَنَّ هَذَا الْخَبَر نَاقِل وَالْآخَر مُبْقٍ عَلَى الْأَصْل فَكَانَ الْأَوَّل أَوْلَى وَلِأَنَّهُ قَوْل وَالثَّانِي فِعْل فَكَانَ أَوْلَى. وَقَالَ النَّوَوِيّ قَالَ الْقَاضِي عِيَاض وَجَمَاعَة مِنْ الْعُلَمَاء إِنَّمَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ لِتَشْرِيكِهِ فِي الضَّمِير الْمُقْتَضِي لِلتَّسْوِيَةِ وَأَمْره بِالْعَطْفِ تَعْظِيمًا لِلَّهِ تَعَالَى بِتَقْدِيمِ اِسْمه كَمَا قَالَ النَّبِيّ ﷺ فِي الْحَدِيث الْآخَر لَا يَقُلْ أَحَدكُمْ مَا شَاءَ اللَّه وَشَاءَ فُلَان وَلَكِنْ لِيَقُلْ مَا شَاءَ اللَّه ثُمَّ شَاءَ فُلَان وَالصَّوَاب أَنَّ سَبَب النَّهْي أَنَّ الْخُطَب شَأْنهَا الْبَسْط وَالْإِيضَاح وَاجْتِنَاب الْإِشَارَات وَالرُّمُوز فَلِهَذَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيح أَنَّ رَسُول اللَّه ﷺ كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا لِتُفْهَم وَأَمَّا قَوْل الْأَوَّلَيْنِ فَيُضَعَّف بِأَشْيَاء مِنْهَا أَنَّ مِثْل هَذَا الضَّمِير قَدْ تَكَرَّرَ فِي الْأَحَادِيث الصَّحِيحَة مِنْ كَلَام رَسُول اللَّه ﷺ كَقَوْلِهِ أَنْ يَكُون اللَّه وَرَسُوله أَحَبّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا وَغَيْره مِنْ الْأَحَادِيث وَإِنَّمَا ثَنَّى الضَّمِير هَذَا لِأَنَّهُ لَيْسَ خُطْبَة وَعْظ وَإِنَّمَا هُوَ تَعْلِيم حُكْم فَكُلّ مَا قَلَّ لَفْظه كَانَ أَقْرَب إِلَى حِفْظه بِخِلَافِ خُطْبَة الْوَعْظ فَإِنَّهُ لَيْسَ الْمُرَاد حِفْظهَا إِنَّمَا يُرَاد الِاتِّعَاظ بِهَا وَمِمَّا يُؤَيِّد هَذَا مَا ثَبَتَ فِي سُنَن أَبِي دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيح عَنْ اِبْن مَسْعُود قَالَ عَلَّمَنَا رَسُول اللَّه ﷺ خُطْبَة الْحَاجَة الْحَمْد لِلَّهِ نَسْتَعِينهُ إِلَى أَنْ قَالَ مَنْ يُطِعْ اللَّه وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَإِنَّهُ لَا يَضُرّ إِلَّا نَفْسه. وَقَالَ الشَّيْخ عِزّ الدِّين مِنْ خَصَائِصه ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَجُوز لَهُ الْجَمْع فِي الضَّمِير بَيْنه وَبَيْن رَبّه تَعَالَى وَذَلِكَ مُمْتَنِع عَلَى غَيْره قَالَ وَإِنَّمَا يَمْتَنِع مِنْ غَيْره دُونه لِأَنَّ غَيْره إِذَا جَمَعَ أَوْهَمَ إِطْلَاقه التَّسْوِيَة بِخِلَافِهِ هُوَ فَإِنَّ مَنْصِبه لَا يَتَطَرَّق إِلَيْهِ إِيهَام ذَلِكَ. (ينظر: موقع الموسوعة الإسلامية الشاملة على الشبكة العنكبوتية (كتب الحديث الشريف).

٣- ينظر: المكتفى ص ١٠٤.

٤- البيان و التبيين: ١/ ٢٥٣، ينظر: القطع و الائتناف ص ٢٠، و فيه : (ويُروى عن أبي بكر الصديق ﷺ أنه سئل أعرابيًا عن ناقته ، أيبيعها ؟ فأجاب الأعرابي قائلاً: لا عافاك الله. فغضب أبو بكر، وقال له: لا تقل هكذا، ولكن قل: لا، وعافاك الله).

٥- البلاغة: فنونها و أفنانها ص ٣٩٢.

٦- ينظر: المكتفى، مقدمة المحقق ص ٥.

٧- للمزيد في معرفة نشأتها وعلاماتها، ينظر: الترقيم وعلاماته في اللغة العربية، وفن الترقيم في العربية، أصوله وعلاماته والفوائد التي ختم بها المحقق محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي، تحقيقه كتاب التصريف الملوكي لابن جني ص٧٩، وما بعد،وهي ملخصة من كتاب توجيه النظر للشيخ طاهر الجزائري.

٨- **ثمَّة دراسة بعنوان (تعانق الوقف في القرآن الكريم: دراسة نحوية) للدكتور محمد بن سعد النشواني، وقد نشرت في العدد الثالث والعشرين من مجلة**

تعانق الوقف في القرآن الكريم دراسة موضوعية دلالية

الأحمدية، التي تصدر في دبي، و بالإطلاع عليها يتبيَّن لنا البون الشاسع بين المنهج الذي سلكته، وبين المنهج الذي كان عليه هذا البحث، و لاسيَّما في الفصلين (الأول، والثاني).

٩- ينظر: التبصرة، ص٢١٩، يقول مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ): (قراءة عاصم مختارة عند من رأيت من الشيوخ، مقدمة على غيرها ؛ لفصاحتها، و لصحة سندها، و ثقة ناقلها).

١٠- أحكام قراءة القرآن الكريم ص٢٥١، وينظر النشر: ٢٤٠/١، ولطائف الإشارات: ١/ ٢٤٨، والإتقان: ١/ ٨٨.

١١- النشر: ١/ ٢٣٩، وينظر: أحكام قراءة القرآن الكريم ص ٢٦٣.

١٢- ينظر: النشر: ١/ ٢٤٠، ولطائف الإشارات: ٢٤٨/١، ومقدمة في الوقف والابتداء ص ١٦٧، أحكام قراءة القرآن الكريم ص ٢٦١.

١٣- ينظر كتابان من كتب هذا العلم هما: القطع والائتناف للنحاس، والمكتفى في الوقف والابتدا للداني.

١٤- السنن الكبرى : ٣/ ١٢٠، رقم الحديث (٥٠٧٣)، وينظر: النشر: ١/ ٢٢٥، و فيه:(و إنَّ أحدنا ليؤتى.... و ما ينبغي أن يوقف..). و الدَّقَل: (بفتح الدال المهملة بعدها قاف مفتوحة) :هو رديء التمر، و يابسه، و ما ليس له اسم خاص ؛ فتراه ليَبَسه و رداءته لا يجتمع، و يكون منثورًا. ينظر: لسان العرب: ٤/ ١١٢(مادة دقل).

١٥- ينظر: النشر: ١/ ٢٢٥، و الإتقان: ١ / ٢٣٠، و لطائف الإشارات: ١/ ٢٤٩.

١٦- ينظر: الإتقان:١ / ٢٣٠.

١٧- ينظر: نهاية القول المفيد ص١٩٥.

١٨- ينظر: الفهرست للنديم ص٦٠. شاع خطأ بين الناس نسبة هذا الكتاب لابن النديم، في حين أنه للنديم نفسه بحسب ما أشار إليه محققه رضا تجدد، ودروس في كتب النحو ص٩.

١٩- ا لمكتفى – مقدمة المحقق ص١١.

٢٠- لطائف الإشارات: ١/ ٢٥٠، و ينظر: مقدمة في الوقف والابتداء ص ١٧٣. هذا و قد ردّ القسطلاني هذا الرأي و فنّده، و قد سعيت جهدي للوقوف على هذا الرأي لأبي يوسف في كتب الفقه الحنفي مستعينًا بالمكتبات الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية، ولم أوفق.

٢١- الشيخ عبد الفتاح القاضي وأثره في الدراسات القرآنية ص٣٠٥.

٢٢- ينظر: المصحف الكوفي ص ٣٢٧.

٢٣- من هؤلاء: أبو جعفر الرؤاسي (ت، قبل القرن الثالث الهجري، حسبما أرى)، والفراء (ت ٢٠٧ هـ)، والأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ)، ومحمد بن سعدان (ت ٢٣١ هـ)، وأبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ)، وثعلب (ت ٢٩١هـ)، وابن كيسان (ت ٣٢٠ هـ)، والزجاج (ت ٣١١ هـ)، وأبو بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)، وأبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)، ينظر: المكتفى، مقدمة المحقق ص ١٥.

٢٤- ينظر: الكتاب ١/ ٢٤، ٣٠، ومعاني القرآن للفراء: ١٩٣/١، والكامل: ١/ ٣٢٧، ودلائل الإعجاز ص٩٧.

٢٥- ينظر: النشر ١/ ٢٣١، ومنار الهدى ص١٧ / ١٨.

٢٦- ينظر: أحكام قراءة القرآن الكريم ص ٢٥١، ٢٦١، ٢٨١.

٢٧- طبع هذا المصحف في شهر رجب لسنة ١٣٩٤هـ، وبتصريح من إدارة البحوث والثقافة بالأزهر، برقم (٢٠١)، في ١٩٧٢/٥/١٣م، وبإذن تداول رقم (١٩٨)، في ٤/ ١٢ / ١٩٧٤م، نشر وتوزيع المكتبة العتيقة بتونس برقم (٧٧٦)، في: ٢٤/ ٥ / ١٩٧٤م.

٢٨- هو إمْحَمَّد بن حسن بن سعيد بن فرج بن حسن بن فرج بن حسن بن يوسف بن حسن، مفتي الشافعية في بيت الفقيه بتهامة اليمن، ولد في بيت الفقيه سنة (١٢٤٠هـ)، صنف كتباً أكثرها في شرح الفقه والأدب، توفي ليلة الجمعة، في الخامس والعشرين من ربيع الأول سنة (١٣٠٦ هـ). ينظر: الأعلام: ٦ / ٨٦.

٢٩- ينظر في بعض من هذه العلامات، ووجودها في عدد من المصاحف: كتاب حق التلاوة ص ٧٧.

٣٠- ينظر: السنن الكبرى: ٤٤/٢و٥٣، وشعب الإيمان:٣٩١/٢، رقم الحديث (٢١٥٦)، ينظر ذلك في موقع الموسوعة الشاملة على الشبكة العنكبوتية (كتب الحديث الشريف).

٣١- ينظر: النشر: ٢٢٦/١.

٣٢- ينظر: المصحف الكوفي ص ٣٢٧، ٣٥٥.

٣٣- ينظر للوقوف على هذه الأنواع: النشر: ١/ ٢٢٥، وأحكام قراءة القرآن ص ٢٥١، والفوائد التجويدية في شرح المقدمة الجزرية ص ١٦٢.

٣٤- ينظر في هذه الأنواع: النشر: ١/ ٢٢٧، وأحكام قراءة القرآن ص٢٢٥، والفوائد التجويدية في شرح المقدمة الجزرية ص١٦٢.

٣٥- ينظر ذلك في: المكتفى ص ١٠٠، والنشر: ١/ ٢٢٧،

والشيخ عبد الفتاح القاضي وأثره في الدراسات القرآنية (للوقوف على رأيه المؤيد ذلك) ص ٣٠٥، وحق التلاوة ص ٧٧، والمصحف المرشد برواية قالون عن نافع حيث التزمت اللجنة المشرفة على طباعته رموزًا تدل على هذه الأنواع الثلاثة حصرًا، واستغنت عما سواها.

٣٦- ينظر: كتاب النُّقط للداني،ص ١٢٥(منشور مع كتاب المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار للداني).

٣٧- ينظر: المصدر نفسه.

٣٨- ينظر: لطائف الإشارات : ١/ ٢٦٤.

٣٩- ينظر: فن الترقيم أصوله وعلاماته في العربية ص٢٠، ٢١، وينظر أيضاً المصدران اللذان عاد إليهما الدكتور عبد الفتاح الحموز في هذا النص، وهما تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون ص ٧٩، والمعيد في أدب المفيد والمستفيد للعَلَمَوِيّ ص ١٣٨

٤٠- ينظر: النشر: ١/ ٢٣٧ (التنبيه الثامن)، والإتقان: ١/ ٨٧ (التنبيه الرابع)، ونهاية القول المفيد ص١٧٢ (الفصل السابع: في بيان وقف التعسف ووقف المراقبة)، وحق التلاوة ص٨٠.

٤١- لوحظ في عدد من المخطوطات القديمة أن العلماء يستعينون بهذه النقط المثلثة للفصل بين الصدر والعجز في بيت الشعر الواحد. ينظر: فن الترقيم ص١٩.

٤٢- ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، ص٣، والمكتفى ص١٠٠.

٤٣- ينظر: المكتفى ص١١٨.

٤٤- هو أبو الفضل العجلي، المقرئ عبد الرحمن بن أحمد ابن الحسن الرازي، ولد في مكة سنة (٣٧١هـ)، وتوفي في شهر جماد الأولى سنة (٤٥٤ هـ)، ومن أثاره: كتاب اللوامح في القراءات، وكتاب جامع الوقف. ينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والإعصار: ١/ ٤١٧، والهامش رقم (١) من كتاب لطائف الإشارات: ١/ ٢٦.

٤٥- ينظر: النشر: ١/ ٢٣٨، والإتقان: ١/ ٨٧، ونهاية القول المفيد ص١٧٤.

٤٦- ينظر: ميزان الذهب في صناعة شعر العرب: ص ٨٥، ٨٦، و ينظر أيضًا: الحُور العِين ص ١٣٤.

٤٧- ينظر: لسان العرب: ٤/ ٤٧٢ (مادة: رقب).

٤٨- ينظر: النشر: ١/ ٢٣٧، ٢٣٨، والإتقان: ١/ ٨٧، ونهاية القول المفيد ص١٧٢.

٤٩- ينظر: نهاية القول المفيد ص١٧٢. نسب الشيخ محمد مكي نصر هذا الكتاب للشيخ محمد صادق الهندي، في حين نسبه الدكتور علي شواخ إسحاق لعبد الله بن محمد بن يوسف الأماسي، المعروف بيوسف أفندي زاده المُتوفى سنة (١١٦٧هـ). والذي يبرر هذا الخلط أن كلا الكتابين ما زال مخطوطًا ولم يحقق. ينظر: معجم مصنفات القرآن الكريم: ٤/ ٢٧.

٥٠- ينظر: النشر: ١/ ٢٣٨، والإتقان:١/ ٨٧، ولطائف الإشارات: ١/ ٢٦٣.

٥١- ينظر: المصحف المرشد برواية قالون عن نافع، طباعة تونس ١٣٦٤ هـ.

٥٢- ينظر: المصاحف العثمانية – المصحف الكوفي ص٣٢٧.

٥٣- ينظر: النشر: ١/ ٢٣٧، ٢٣٨.

٥٤- ينظر: الإتقان: ١/ ٨٧.

٥٥- ينظر: نهاية القول المفيد ص١٧٣.

٥٦- جاء في نهاية القول المفيد ص١٧٣: (آمنوا يراقب كذلك)، والصواب (ليؤمنوا)، لأنه ليس في السورة غير هذا الموضع يوجد بعده (كذلك).

٥٧- الشعراء: ٢٦ / ٥٠.

٥٨- البقرة: ٢/ ١٩٧.

٥٩- ينظر: تفسير الثعالبي: ١/ ٣٠، وتفسير الرازي: ٢/ ١٢، وتفسير القرطبي: ١/ ١٥٩، وتفسير السعدي: ١/ ٤٠.

٦٠- ينظر: تفسير الرازي: ٢/ ١٩.

٦١- ينظر: كيف نتعامل مع القرآن ص ١٤٨.

٦٢- ينظر: تفسير الثعالبي: ١/ ٣٠، وتفسير الرازي: ٢/ ٢٢، والتبيان: ١/ ١٥.

٦٣- ينظر: التبيان: ١/ ١٥.

٦٤- البقرة:٢/ ١٨٥.

٦٥- الأنفال:٨/ ٢٩.

٦٦- ينظر: تفسير أبي السعود:١/ ٢٤.

٦٧- ينظر: تفسير الرازي:٢/ ١٢، وتفسير القرطبي:١٥٩.

٦٨- ينظر: تفسير الرازي: ٢/ ٢١.

٦٩- ينظر: التبيان: ١/ ١٦، وتفسير السيوطي: ٣/ ٥١.

٧٠- ينظر: التبيان: ١/ ١٦.

٧١- ينظر: تفسير الرازي: ١١/ ١٥٨.

٧٢- ينظر: تفسير السيوطي: ٣/ ٥١، ٥٢.

٧٣- ينظر: تفسير الرازي: ١١/ ١٥٨.

٧٤- ينظر: تفسير الرازي: ١٥٨/١١، والتبيان: ١٦/١، وتفسير النسفي: ٢٧٨/١، والتسهيل لعلوم التنزيل: ١٧٣/١.

٧٥- ينظر: تفسير السيوطي: ٥٢/٣.

٧٦- المائدة: ٢٣/٥.

٧٧- المائدة: ٢٥/٥.

٧٨- ينظر: تفسير الرازي: ١٥٨/١١، والتبيان: ١٦/١، وتفسير السيوطي: ٥١/٣.

٧٩- ينظر: التبيان: ١٦/١.

٨٠- ينظر: تفسير الرازي: ١٥٨/١١.

٨١- ينظر: تفسير الرازي:١٥٨/١١ ، والتبيان:٤٣٦/١، (ذكر في تفسير الرازي أنها خبر مبتدأ محذوف ، يعني هم سماعون ، وذلك لا يستقيم مع الوقف الأول حسبما نرى).

٨٢- ينظر: تفسير الرازي:١٨٣/١١.

٨٣- ينظر: تفسير الرازي: ١٨٣/١١، والتسهيل لعلوم التنزيل: ٥٥/٢،

٨٤- ينظر: تفسير الرازي: ١٨٣/١١.

٨٥- فصلت: ١١/٤١.

٨٦- ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل: ٥٥/٢، وتفسير الزمخشري: ١٦٦/٢.

٨٧- الكشاف: ٢/ ٣٩٥.

٨٨- ينظر: التبيان ٦٠٣/١، وتفسير النسفي: ٢٤٤/٢.

٨٩- ينظر: تفسير القرطبي: ٣٤٤/٥.

٩٠- ينظر: التبيان ٦٠٣/١، وتفسير القرطبي: ٣٤٤/٩.

ثَبْتُ المَصَادِر، والمَرَاجِع

- **القرآن الكريم:**

أ - مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي، بخط عثمان طه، نشره مجمع الملك فهد في المدينة المنورة لطباعة المصحف الشريف.

ب - برواية حفص عن عاصم - وبهامشه تفسير الجلالين، دار الفكر بيروت، ط أولى، عام ١٤٢٣هـ.

ج - برواية حفص عن عاصم - وبهامشه تفسير مفردات القرآن، لمحمد حسن الحمصي، دار الرشيد، دمشق، وبيروت، عام ١٤٠٦هـ.

د - برواية قالون عن نافع (المصحف المرشد) تونس، عام ١٣٦٤هـ.

- **المصادر، و المراجع الأخرى:**

١- الاتقان في علوم القرآن،تأليف الشيخ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، (ت ٩١١هـ)، مطبوع بهامشه إعجاز القرآن للباقلاني، طبع بمعرفة لجنة من العلماء برئاسة الشيخ أحمد سعد علي، ط دار الندوة الجديدة، بيروت، وهذه الطبعة مصورة بالأوفست عن طبعة القاهرة، عام ١٩٥١م.

٢- أحكام قراءة القرآن الكريم، تأليف الشيخ محمود خليل الحصري، (ت ١٤٠١هـ)، ضبط نصه، وعلق عليه محمد طلحة بلال منيار، من إصدارات جماعة تحفيظ القرآن الكريم بمكة المكرمة، الكتاب الأول، ط أولى،١٩٩٥م، المكتبة المكية، مكة المكرمة.

٣- الأعلام، لخير الدين الزِّرِكْلي، (ت١٩٧٦م)، ط الرابعة، ١٩٧٩م، دار العلم للملايين، بيروت.

٤- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تأليف أبي بكر محمد بن بشار الأنباري، (ت ٣٢٨هـ)، تحـ محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٠م.

٥- البلاغة: فنونها وأفنانها،(علم المعاني)، تأليف د.فضل حسن عباس، ط الثالثة، دار الفرقان، إربد - الأردن، ١٩٩٢م.

٦- البيان والتبيين، تأليف الجاحظ، أبي عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ)، تحـ حسن السندوبي، ط الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، دار إحياء العلوم، بيروت.

٧- التبيان في إعراب القرآن، تأليف أبي البقاء، عبد الله بن حسين العكبري، (ت ٦١٦هـ)، تحـ علي محمد البجاوي، ط الثانية، دار الجبل، بيروت، ١٩٨٧م.

٨- الترقيم وعلاماته في اللغة العربية، تأليف أحمد زكي باشا، (ت ١٣٥٣هـ)، قدَّم له واعتنى به عبد الرحمن ابن إبراهيم بن فوده، نشر مكتبة التوعية الإسلامية، الجيزة - مصر، ١٩٨٨م.

وهناك طبعة أخرى لهذا الكتاب اِعتنى بنشرها الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، (ت ١٤٢٢هـ)، ط الثانية، ١٩٨٧م، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سورية.

٩- التسهيل لعلوم التنزيل، تأليف محمد بن أحمد، ابن جزي الكلبي، (ت ٧٤١هـ)، ط الدار العربية للكتاب، بيروت (لا - ت).

١٠- التصريف الملوكي، تأليف أبي الفتح، عثمان بن عبدالله ابن جني، (ت ٣٩٢هـ)، عني بتصحيحه وطباعته محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي، ط أولى، شركة التمدن الصناعية بالقربية، مصر (لا - ت).

١١- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، تأليف أبي السعود، محمد بن محمد العمادي، (ت ٩٥١هـ)، ط الرابعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

١٢- تفسير الثعالبي (الجواهر الحسان في تفسير القرآن)، لأبي زيد، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، (ت ٨٧٥هـ)، ط مؤسسة الأعلمي، بيروت، (لا - ت).

١٣- تفسير الرازي (التفسير الكبير، أو مفاتيح الغيب)، تأليف الامام فخر الدين، محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي، (ت ٦٠٤هـ)، منشورات محمد علي بيضون، ط أولى ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٤- تفسير الزمخشري (الكشاف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)، تأليف الامام أبي قاسم، جار الله، محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، (ت٥٣٨هـ)، ط أولى، دار الفكر، بيروت.

١٥- تفسير السعدي (تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان)، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، (ت١٣٤٤هـ)، تحـ عبد الرحمن بن معلاً اللويحق، وتقديم محمد بن صالح العثيمين، ط أولى، ٢٠٠١م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٦- تفسير السيوطي (الدر المنثور في التفسير بالمأثور)، تأليف الشيخ جلال الدين، عبد الرحمن السيوطي، (ت٩١١هـ)، ط أولى ١٩٨٣م، دار الفكر، بيروت.

١٧- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، للامام أبي عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، (ت٦٧١هـ)، دار الفكر، عَمَّان، ودار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.

١٨- تفسير النسفي (مَدارك التنزيل وحقائق التأويل)، لأبي البركات، عبد الله بن أحمد النسفي، (ت ٧١٠هـ)، ضبطه الشيخ إبراهيم محمد رمضان، ط أولى، ١٩٨٩م، دار القلم، بيروت.

١٩- حق التلاوة، تأليف حسني الشيخ عثمان، ط الثانية، ١٩٨٨م، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن.

٢٠- الحُوْرُ العِيْنُ، لأبي سعيد، نشوان الحِمْيَري(ت ٥٧٣هـ)، تحـ كمال مصطفى، ط الثانية، ١٩٨٥م، دار آزال للطباعة و النشر، بيروت، و المكتبة اليمنية، صنعاء.

٢١- دروس في كتب النحو، تأليف د. عبده الراجحي، ط عام ١٩٧٤م، دار النهضة العربية، بيروت.

٢٢- دلائل الاعجاز، تأليف الشيخ عبد القاهر الجرجاني، (ت ٤٧١هـ)، تحـ محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، (لا - ت).

٢٣- الشيخ عبد الفتاح القاضي - رحمه الله - وأثره في الدراسات القرآنية، بحث أعده الدكتور عبد العزيز عبد الفتاح القارئ، ونشر في العدد الأول من مجلة كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، في عام ١٤٠٢هـ، ص ٢٩٧.

٢٤- فن الترقيم في العربية - أصوله وعلاماته، للدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز، ط أولى، ١٩٩٢م، دار عمار، عَمَّان، الأردن.

٢٥- الفهرست، للنديم، محمد بن إسحاق، (ت ٣٨٠هـ)، تحـ رضا تجدد، ط عام ١٩٧١م، طهران. شاعت نسبة هذا الكتاب لابن النديم (ينظر في ذلك طبعة مطبعة الاستقامة، القاهرة)، وقد تبيَّن أنه للنديم نفسه، وهو المسمى محمد بن إسحاق، وليس المذكور ابنه، علماً أن تاريخ الوفاة هو نفسه، بحسب ما ذكر المحقق رضا تجدد.

٢٦- الفوائد التجويدية في شرح المقدمة الجزرية، تأليف عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى، ط أولى، مطابع الرشيد، المدينة المنورة، (لا - ت).

٢٧- القطع والائتناف، تأليف أبي جعفر النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، (ت ٣٣٨هـ)، تحـ د. أحمد خطاب العمر، ط أولى، منشورات وزارة الأوقاف العراقية - الكتاب الخامس والثلاثون - مطبعة العاني، عام ١٩٧٨م، بغداد.

٢٨- الكتاب، سيبويه،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت١٨٠هـ)، تحـ عبد السلام محمد هارون، ط الثالثة، ١٩٨٣م، عالم الكتب، بيروت.

٢٩- الكامل في اللغة والأدب، تأليف أبي العباس، محمد بن يزيد المبرد، (ت ٢٨٥هـ)، تحـ محمد أحمد الدالي، ط أولى ١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة.

٣٠- كيف نتعامل مع القرآن، مدارسة أجراها أ.عمر عبيد حسنة مع الشيخ محمد الغزالي، من منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط الرابعة ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

٣١- لسان العرب، تأليف ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري الأفريقي، (ت ٧١١هـ)، دار صادر، ١٩٦٨م، بيروت.

٣٢- لطائف الإشارات لفنون القراءات، تأليف الامام شهاب الدين، أبي العباس، أحمد بن محمد بن أبي بكر، (ت ٩٢٣هـ)، تحـ الشيخ عامر السيد عثمان، والدكتور عبد الصبور شاهين، من منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، الكتاب السادس والعشرون، ١٩٧٢م، القاهرة.

٣٣- المصحف الكوفي، بحث حرره الشيخ محمود سيبويه البدوي، ونشر في العدد الأول من مجلة القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، في العام ١٤٠٢/١٤٠٣هـ، ص ٣٢١.

٣٤- معجم مصنفات القرآن الكريم، للدكتور علي شواخ إسحاق، ط أولى، ١٩٨٤م، دار الرفاعي، الرياض، السعودية، الجزء الرابع.

٣٥- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للإمام محمد بن أحمد الذهبي، (ت ٧٤٨هـ)، تحـ د.بشار عواد، والشيخ شعيب أرناؤوط، وصالح مهدي عباس، ط أولى، ١٩٨٤م، مؤسسة الرسالة،بيروت.

٣٦- معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي، (ت ٢٠٧ هـ)، تحـ محمد علي النجار، وعبد الفتاح شلبي، ط الثانية، ١٩٨٠م، مصورة عن طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، عام ١٩٧٢م، عالم الكتب، بيروت.

٣٧- مقدمة في الوقف والابتداء، بحث للدكتور أحمد خطاب العمر، نشر في مجلة آداب الرافدين، العدد الثامن، ١٩٧٧م، بغداد، ص ١٦٧.

٣٨- المكتفى في الوقف والابتداء، لأبي عمرو الداني، عثمان ابن سعيد بن عثمان، (ت ٤٤٤هـ)، تحـ د.جايد زيدان مخلف، من منشورات وزارة الأوقاف العراقية، لجنة إحياء التراث، الكتاب الرابع والخمسون، ١٩٨٤م.

٣٩- منار الهدى في معرفة الوقف و الابتدا، للأشموني، أحمد ابن محمد بن عبد الكريم، (ت بعد ١٠٠٠هـ)، ط أولى، ١٩٧٣م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.

٤٠- ميزان الذهب في صناعة شعر العرب، للسيد أحمد الهاشمي، ط عام ١٩٧٩م، مكتبة النقاء، بغداد.

٤١- النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير، محمد ابن محمد الدمشقي، الشهير بابن الجزري، (ت٨٣٣هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته الشيخ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (لا.ت).

٤٢- النَّقط، لأبي عمرو الداني، تحـ محمد أحمد دهمان، مطبوع مع كتاب (المُقنع) للداني أيضًا،دار لفكر المعاصر: بيروت، ودار لفكر: دمشق، تصوير ١٤٠٣هـ١٩٨٣م، عن ط الأولى،١٩٤٠م.

٤٣- نهاية القول المفيد في علم التجويد، للشيخ محمد مكي نصر الجريسي، (كان حيًّا سنة ١٣٠٥هـ)، مراجعة الشيخ محمد علي الضباع، ط عام ١٣٤٩هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.

٤٤- الشبكة العنكبوتية (الإنترنت):

موقع الموسوعة الإسلامية الشاملة.

موقع وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف، والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية.